

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون - تيارت -

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي



كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

## مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطالبة

بوررداس حليلة

فرنان عائشة

تحت عنوان:

# أثر تخفيض العملة الوطنية على ميزان المدفوعات في الجزائر

نوقشت علنا أما اللجنة المكونة من:

- |              |               |                  |
|--------------|---------------|------------------|
| رئيسا        | أستاذ مساعد أ | 1- حري خليفة     |
| مشرفا ومقررا | أستاذ محاضر ب | 2- بوجحيش خالدية |
| مناقشة       | أستاذ محاضر أ | 3- عون الله سعاد |

السنة الجامعية 2022-2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# شكرتكم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، أشكر

الله تعالى أولاً وأخراً الذي أهدانا وأعاننا على إتمام مذكرتنا فلك الحمد يا رب

كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك.

لا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتقدم بجزيل الشكر والامتنان والعرفان لأستاذتنا

الفاضلة الدكتورة **بوجيش خالدية** لقبولها الإشراف على هذه المذكرة ولما لاقيناه

من خلق رفيع وعلم عزيز فلها منا جزيل الشكر.

وأشكر أيضاً السادة أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل على تشریفنا بقراءة مذكرتنا

ومناقشتها، كما نتوجه بالشكر والعرفان إلى كافة أساتذة كلية العلوم الإقتصادية، التجارية

وعلوم التسيير بجامعة ابن خلدون تيارت وإلى كل الموظفين

وإلى كل من ساعدنا على إتمام هذه المذكرة من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة.

# إِهْدَاء

أهدي عملي المتواضع إلى روح فقيدي  
الذي لم ييخل عليّ بالدعاء لي بالتوفيق خلال مسيرتي الدراسية  
أبي الغالي (رحمه الله)  
والى من وضعتني على طريق الحياة وراعتني حتى صرت كبيرة  
ومعي دائماً في خطواتي  
أمي الحبيبة (حفظها الله وأطال عمرها)  
والى جميع من ساندني من إخوتي أخواتي  
زملائي وأساتذتي الكرام  
الذين لم ييخلوا علينا بمد يد العون  
ومساعدتنا لإتمام هذا البحث المتواضع

حليمة بورداس



الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على المصطفى وأهله ومن وفى  
الحمد لله الذي وفقنا لتتميم هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا

هذه التي هي ثمرة الجهد والنجاح بفضلته تعالى مهداة إلى

**الوالدين الكريمن حفظهما الله وأدامهما نورا لدربي**

وإلى.. من كانوا دائما أفضل سند لي

**والى و زوجي وعائلته الكريمة**

وإلى جميع الأصدقاء ومن كانوا برفقتي ومصاحبتي أثناء دراستي في الجامعة

وإلى.. كل من ساهم في تلقيني ولو حرفا واحدا في كامل حياتي الدراسية

فرنان عائشة

---



# فهرس المحتويات

## الفهرس

شكر وتقدير

إهداء

قائمة الجداول

أ..... مقدمة

### الفصل الأول: دراسة نظرية لميزان المدفوعات

7..... تمهيد

8..... المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات

8..... المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات

9..... المطلب الثاني: أهمية ميزان المدفوعات والعوامل المؤثرة فيه

9..... أولاً: أهمية ميزان المدفوعات

10..... ثانياً: العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات

10..... المطلب الثالث: هيكل ميزان المدفوعات

10..... أولاً: الحساب الجاري (الميزان التجاري)

12..... ثانياً: ميزان حساب رأس المال

12..... ثالثاً: حساب الذهب والاحتياطي النقدي الأجنبي

13..... رابعاً: حساب السهو أو الخطأ

14..... المبحث الثاني: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

14..... المطلب الأول: التوازن في ميزان المدفوعات

14..... أولاً: مفهوم التوازن في ميزان المدفوعات

14..... ثانياً: الاختلال في ميزان المدفوعات المفهوم والأسباب

15..... ثالثاً: أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات

16.....	المطلب الثاني: أنواع ومعايير الاختلال في ميزان المدفوعات
16.....	أولاً: أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات
16.....	ثانياً: معايير الاختلال في ميزان المدفوعات
18.....	المبحث الثالث: آلية تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات
18.....	المطلب الأول: آلية استعادة التوازن عن طريق حركة الأسعار-النظرية الكلاسيكية-
18.....	المطلب الثاني: آلية استعادة التوازن عن طريق حركة التدخل-النظرية الكينزية-
19.....	المطلب الثالث: آلية استعادة التوازن عن طريق التدفقات المالية.
20.....	خلاصة الفصل الأول

## الفصل الثاني: مساهمة تخفيض العملة في تعديل ميزان المدفوعات

22.....	تمهيد
23.....	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف
23.....	المطلب الأول: ماهية سعر الصرف
24.....	المطلب الثاني: صيغ سعر الصرف
24.....	أولاً: سعر الصرف الاسمي
24.....	ثانياً: سعر الصرف الحقيقي
25.....	ثالثاً: سعر الصرف الفعلي
25.....	رابعاً: سعر الصرف التوازني
26.....	المطلب الثالث: أنواع وأنظمة سعر الصرف
26.....	أولاً: نظام سعر الصرف الثابت
28.....	ثانياً: نظام سعر الصرف المرن
29.....	ثالثاً: أنظمة الصرف الوسيطة
30.....	المبحث الثاني: ماهية وسياسة تخفيض العملة



30.....	المطلب الأول: مفهوم تخفيض العملة وأسبابه
30.....	أولاً: مفهوم تخفيض العملة
31.....	ثانياً: أسبابه
32.....	المطلب الثاني: الفرق بين تخفيض وانخفاض العملة
33.....	المطلب الثالث: أهمية وأهداف تخفيض العملة
33.....	أولاً: أهمية تخفيض العملة
34.....	ثانياً: أهداف سياسة التخفيض
36.....	المبحث الثالث: سياسة تخفيض قيمة العملة و الآثار الناجمة عنها على ميزان المدفوعات في الجزائر .
36.....	المطلب الأول: تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2001-2016)
36.....	أولاً: تطور رصيد العمليات الجارية
37.....	ثانياً: تطور حساب رأس المال
38.....	ثالثاً: تطور حساب الرصيد الكلي
39.....	المطلب الثاني: أثر التخفيض على الميزان الجاري وحساب رأس المال
39.....	أولاً: العمليات الجارية
40.....	ثانياً: أثر تغير سعر الصرف على حساب رأس المال
41.....	المطلب الثالث: أثر تغير سعر الصرف على الرصيد الكلي لميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر 2013-2021...
45.....	خلاصة الفصل
46.....	الخاتمة
49.....	قائمة المصادر والمراجع

A decorative rectangular border with intricate floral and scrollwork patterns in each corner, framing the central text.

## قائمة الجداول

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
11	شكل متصور لميزان المدفوعات	(01-01)
16	أنواع الإختلالات الاقتصادية لميزان المدفوعات.	(02-01)
32	الفرق بين التخفيض والانتفاض في قيمة العملة المحلية.	(01-02)
36	تطور رصيد العمليات الجارية لميزان المدفوعات خلال الفترة 2001-2008	(02-02)
37	تطور رصيد حساب أرس المال لميزان المدفوعات خلال الفترة (2000 - 2016).	(03-02)
38	تطور الرصيد الكلي لميزان المدفوعات في الفترة (2001 - 2016).	(04-02)
39	نسبة التغير في كل من رصيد العمليات الجارية وسعر الصرف الدينار خلال الفترة (2001-2016)	(05-02)
40	نسبة التغير في كل من رصيد حساب أرس المال وسعر الصرف الدينار خلال الفترة (2001 - 2016)	(06-02)
41	ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2013-2021	(07-02)
42	المتوسط السنوي لسعر النفط وسعر صرف الدينار مقابل اليورو والدولار (2013-2021)	(08-02)
43	علاقة ميزان المدفوعات بتغير أسعار النفط وتخفيض أسعار الصرف (2013-2021)	(09-02)

# مقدمة

## مقدمة

تشهد بلدان العالم ارتباطا لم يشهده من قبل، ذلك أن الواقع الاقتصادي يفرض مبادلات (اقتصادية، سياسية، ثقافية) افرز تكوينها شبكة من العلاقات الاقتصادية الدولية فيما بينها. وقد أدى تطور العلاقات الاقتصادية الدولية التي تتطوي على الملايين من المعاملات الاقتصادية بين دول العالم كالتصدير والاستيراد، وحركة رؤوس الأموال إلى غيرها من المعاملات إلى اتساع حجم المبادلات التجارية فيما بين هذه الدول. إذ ما يترتب عن هذه الأخيرة هو وجود علاقات دائنة ومدينة متبادلة. الأمر الذي يؤدي إلى بروز مشكلة نقدية لدى هذه الدول. مما يوجب عليها تقييم العملات المتبادلة مقابل باقي العملات وهذا ما يسمى بسعر الصرف.

حيث أن سعر الصرف يلعب دورا مهما في النشاطات الاقتصادية الخارجية للدول، فهو يحتل مركزا محوريا في السياسة النقدية من خلال تأثيره على مكونات النمو الاقتصادي، كما يعتبر من أهم الوسائل النقدية التي تحاول السلطة النقدية السيطرة عليها للتحكم في مجرى الاقتصاد الداخلي وقد تتعكس أهمية هذا الدور على مجموعة من المؤثرات الاقتصادية الأساسية الكلية والتي تستخدم لتقييم مدى نجاح وسلامة أي منظومة اقتصادية، كما أن الطابع العالمي الذي يميز أسواق سعر صرف العملات هو ما يمنح سعر الصرف فعالية أكثر في تحديد القدرة الاقتصادية. وبالتالي وضعية ميزان المدفوعات وبالتحديد حالة الصادرات والواردات كما أن التغيرات الاقتصادية التي شهدتها العديد من الدول وبالأخص انخفاض سعر البترول، والتي أثرت سلبا على الدول النامية ومن بينها الجزائر التي تعتمد بنسبة كبيرة على البترول في صادراتها. وبما أن التصدير يكون بعملة والاستيراد يكون بعملة مغايرة، فإن الفرق بين اختلاف هذه العملات يؤدي إلى مشاكل أهمها ضعف قيمة الصادرات وارتفاع قيمة الواردات.

هذا ما دفع الدول النامية والتي من بينها الجزائر إلى اعتماد سياسة التخفيض لعملتها من أجل التقليل من انعكاسات الفرق بين سعر صرف العملات المتداولة في معاملاتها التجارية.

وباعتبار ميزان المدفوعات المؤشر الرئيسي للوضع الاقتصادي للدولة، فإن التغيرات الحادثة في سعر الصرف جعلت سياسة تخفيض العملة من أهم السياسات المتبعة من أجل معالجة الخلل في ميزان المدفوعات.

## إشكالية الدراسة

على ضوء ما سبق يمكن تحديد الإشكال الذي سنحاول من خلال بحثنا الإجابة عليه كما يلي:

كيف يؤثر تخفيض العملة على ميزان المدفوعات. وما مدى تأثير ذلك على الجزائر؟

وعلى ضوء الإشكالية الرئيسية تم صياغة مجموعة من الأسئلة الفرعية كالتالي:

- ما المقصود بميزان المدفوعات؟
- ما المقصود بسعر الصرف؟
- ما المقصود بتخفيض العملة ولماذا تلجأ الدولة إلى إتباع سياسة تخفيض العملة؟
- إلى أي مدى أثر تخفيض العملة الوطنية على ميزان المدفوعات الجزائري؟

## فرضيات الدراسة

إن التساؤلات السابقة المطروحة تقودنا إلى وضع الفرضيات التالية:

- يلعب سعر الصرف دور المعالج الذي يهدف إلى إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات ومعالجة الاختلال.
- تلجأ الدول إلى تخفيض القوة الشرائية لعملتها في الخارج مقارنة مع العملات الأخرى بهدف زيادة صادراتها.
- ساهمت سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري في انخفاض حصيلة الواردات.

## أسباب اختيار الموضوع

### 1- أسباب موضوعية

- التعرف على أهم آثار سياسة التخفيض في قيمة العملة على ميزان المدفوعات.
- اعتبار موضوع سعر الصرف وكذا أسباب انخفاض أو تخفيض قيمة العملة الوطنية مقارنة بالعملية الأجنبية من أهم المواضيع الاقتصادية.

### 2- أسباب ذاتية

الرغبة الشخصية للبحث في موضوع سعر الصرف وتخفيض العملة وتأثيره على ميزان المدفوعات.

## أهمية دراسة الموضوع

تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة تقديم أهمية سعر الصرف وأثر تقلباته (خاصة تخفيض العملة) على ميزان المدفوعات. إذ يعتبر حلقة الوصل في العلاقات الاقتصادية الدولية كونه يمثل أهم العناصر الأساسية في توجيه كل المعاملات الخارجية للدول، فهو يعكس الوضع الاقتصادي لأي دولة خارجيا وداخليا، حيث أن سياسة التخفيض لا تزال محور النقاش بين الاقتصاديين وأصحاب القرار للآثار المترتبة عن هذه السياسة، أما ميزان المدفوعات فيمثل المرآة العاكسة التي تعكس العلاقات الاقتصادية للدولة مع

الدول الأخرى. كما يعد أحد المؤشرات الهامة التي توضح الوزن النسبي لاقتصاد هذه الدولة في مواجهة الاقتصاد العالمي.

بالإضافة إلى أن هدف الموضوع التعرف على الآلية التي يمكن من خلالها التعرف على مدى العلاقة التي تجمع بين ميزان المدفوعات وتخفيض قيمة العملة.

## أهداف البحث

- يكمن الهدف الأساسي لهذا الموضوع في محاولة توضيح الانعكاسات التي يترتب على ميزان المدفوعات من جراء تخفيض قيمة العملة.
- معرفة الإطار النظري لميزان المدفوعات والمفاهيم الأساسية لسياسات سعر الصرف.
- التفريق بين مصطلحي انخفاض وتخفيض قيمة العملة .
- معرفة واقع تطبيق الجزائر لسياسة تخفيض قيمة الدينار، وما يترتب من خلال ذلك على ميزان المدفوعات.

## منهج الدراسة

بالنظر إلى طبيعة الموضوع وللوصول إلى أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري، وذلك من خلال التطرق إلى الأدبيات النظرية المتعلقة بالموضوع. وكان مرفوقاً بمنهج تحليلي من أجل توضيح العلاقة بين متغيرات الدراسة من خلال إتباع أسلوب التحليل الاقتصادي.

## حدود الدراسة

من ناحية الإطار المكاني، فقد تركزت الدراسة حول الجزائر، والإطار الزمني فهي الفترة الممتدة من 2013 إلى 2021.

## الدراسات السابقة

نظراً لما يكتسبه الموضوع من أهمية دفع بعض الباحثين للمساهمة في البحث في هذا الموضوع نذكر منها:

- هبال زكرياء، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، "أثر تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات في الجزائر(دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990-2016)", السنة الجامعية 2018-2019، جامعة محمد بوضياف، مسيلة.حيث عالج هذا البحث أثر

تقلبات أسعار البترول وكذا ميزان المدفوعات ومكوناته والتوازن والاختلال فيه، وكذا آليات التصحيح. كما تطرق هذا البحث إلى اعتماد الجزائر على العوائد البترولية بالرغم من أن الاعتماد خلق اقتصاد أحادي الجانب، مما جعله عرضة للصدمات الخارجية.

■ نوفل بعلول، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك، "أثر نظام سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري -دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية"، عالج هذا البحث إشكالية تأثير نظام سعر الصرف على ميزان مدفوعات الدولة وواقع ذلك في الجزائر مقارنة بالدول العربية محل الدراسة، السنة الجامعية 2017-2018 جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي. وقد توصل إلى النتائج التالية:

- تبين أن آلية سعر الصرف تعتبر من أهم الآليات التي تعمل على إعادة التوازن لميزان المدفوعات.
- يشكل سعر الصرف أداة الربط في الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات.
- تتسم اقتصاديات الدول العربية بسياسة نقدية ضعيفة.

- يشكل الاعتماد على صادرات المحروقات والتبعية الغذائية مصدران لضعف الاقتصاديات العربية.

- أدى التدهور المفاجئ لسعر البترول في الأسواق العالمية إلى دخول اقتصاديات دول العينة أزمة مما أدى إلى اختلال ميزان مدفوعاتها.

■ بن طرية حورية، "دراسة تحليلية لميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1970-2014"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية السنة الجامعية 2016-2017 جامعة قاصدي مرباح، ورقلة. وقد هدفت هذه الدراسة إلى تتبع التطورات التي شهدتها التوازنات الخارجية للجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1970 و2014 ذلك بغية إبراز الدور الذي لعبته الإصلاحات الاقتصادية المطبقة من طرف الدولة بداية التسعينات في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات، حيث تم اختبار العلاقة بين الإصلاحات الاقتصادية وميزان المدفوعات. وقد خلصت هذه الدراسة إن الإصلاحات المتخذة عززت خيار الخروج من الاختلالات التي عان منها ميزان المدفوعات الجزائري، وأن توازن الميزان يعتمد أساسا على مدا خيل المحروقات وقد أثبتت أزمة 1986 ذلك، فقد سجل ميزان المدفوعات أكبر عجز له مقارنة مع السنوات الأخرى.

■ حاجي سمية، أطروحة دكتوراه، "دور السياسة النقدية في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990-2014"، جامعة محمد خيضر بسكرة. وقد توصل هذا البحث إلى أن السياسة النقدية هي مجموعة من الإجراءات التي تقوم بها السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي، والذي يحرك العرض النقدي ارتفاعا أو انخفاضاً لتحقيق الأهداف المحددة والمرغوب فيها. وذلك وفقا لأدوات وتقنيات



محددة. كما توصلت إلى أن بناء سياسة نقدية فعالة وجود جملة من الأطراف الوسيطة التي تربط بين الأهداف الأولية والأهداف النهائية، وذلك لتحقيق التوازن بين متغيرات المربع السحري. بالإضافة إلى أن السياسة النقدية في الجزائر لها دور فعال في إصلاح خلل ميزان المدفوعات الجزائري، وذلك عن طريق أدواتها سعر الفائدة، معدلات الخصم، نسبة الاحتياطي الإجباري ومعدل إسترجاع السيولة.

# الفصل الأول: دراسة نظرية لميزان

## المدفوعات

## تمهيد

يعد ميزان المدفوعات وسيلة رائدة في التحليل الاقتصادي إذ أنه من الممكن فهم كل تعاملات بلد ما مع العالم الخارجي، فهو المصدر الإحصائي المفضل لجمع البيانات الاقتصادية. وهو مؤشر لإجراء سياسة قصيرة الأجل، حيث يسجل استجابات السوق لطلبات القرارات النقدية والمتعلقة بالميزانية، وتستمد المعلومات اللازمة لإنشاء ميزان المدفوعات بشكل أساسي من الإقرارات الجمركية لكل من الواردات والصادرات والتقارير المصرفية التي يتم إعدادها عند كل عملية شراء أو بيع لعملة أجنبية.

كما يسمح ميزان المدفوعات بمعرفة ما إذا كانت الدولة تعاني من عجز يمكنها العمل على محاربتة.

وهذا ما سنحاول توضيحه من خلال عرض المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات.

المبحث الثاني: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات.

المبحث الثالث: آلية تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات.

## المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات

إن المعاملات الاقتصادية التي تتم بين حكومات ومواطنين لبلد ما مع بلد أجنبي خلال فترة معينة نتج عنه اندماج في الاقتصاد الدولي، وبذلك وجب تسجيل هذه المعاملات من أجل معرفة مدى قوة اقتصاد هذا البلد وهذا ما يسمى بميزان المدفوعات.

### المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات

لقد أعطيت عدة مفاهيم لميزان المدفوعات نوردتها فيما يلي:

- هو سجل محاسبي مالي تدون فيه جميع الإجراءات الاقتصادية المتعلقة بالدول، ولكل دولة من دول العالم ميزان مدفوعات خاص بها تتعامل فيه مع الدول الأخرى لتسجيل العمليات المالية التي تتم بينهما.<sup>1</sup>
- هو خلاصة لكافة المعاملات الاقتصادية التي تجري بين المقيمين في بلد معين والمقيمين في بلد آخر خلال فترة زمنية أمدها سنة، ويقوم ميزان المدفوعات على أساس القيد المزدوج.<sup>2</sup>
- يُقصد بميزان المدفوعات لدولة ما ذلك البيان المنظم الذي يسجل جميع المعاملات الاقتصادية الخارجية التي تتم خلال فترة زمنية من الزمن عادة سنة، بين المقيمين في تلك الدولة والعالم الخارجي ولميزان المدفوعات جانبين جانب دائن وجانب مدين ويسجل فيهما العمليات التي تقوم بها الدولة في فترة معينة حيث تسجل المتحصلات في جانب والمدفوعات في جانب آخر.<sup>3</sup>
- ميزان المدفوعات أو الميزان المحاسبي اصطلاحاً يُطلق على مجموعة معاملات الدولة مع الخارج سواء كانت تجارية أو مالية أو رأسمالية، وهو بيان يسجل قيمة الحقوق والديون الناشئة بين الدولة والخارج نتيجة كل المبادلات والمعاملات الاقتصادية التي تنشأ بين الطرفين خلال فترة معينة جرى العرف بتحديدتها بنسبة واحدة.<sup>4</sup>
- هو بيان إحصائي يوجز بأسلوب منهجي منظم، ما يجري من معاملات اقتصادية بين اقتصاد معين والعالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - تريز منصور، مجلة الجيش اللبنانية، العدد 398-399 أب 2018، ص 112-113-114.

<sup>2</sup> - هيل العجمي جميل الجنابي، "التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية"، الأردن، الطبعة الأولى 2014، ص 27.

<sup>3</sup> - محمد عبد المنعم عفر، "الاقتصاد الدولي"، الإسكندرية، طبعة 1999، ص 47.

<sup>4</sup> - الموقع الإلكتروني <https://www.archive.ph>، اطلع عليه يوم 15-04-2023، على الساعة 21.00.

<sup>5</sup> - صندوق النقد الدولي، "دليل ميزان المدفوعات"، الطبعة الخامسة، واشنطن، 1993، ص 01.

ومن خلال التعاريف السابقة، يمكننا تعريف ميزان المدفوعات على انه عبارة عن تقرير يأخذ بالحسبان جميع العمليات الاقتصادية التي تقوم بها بلد معين مع بلدان أخرى.

## المطلب الثاني: أهمية ميزان المدفوعات والعوامل المؤثرة فيه

يحظى ميزان المدفوعات بأهمية لدى السلطات لكن بالرغم من هذه الأهمية إلا أنه توجد عدة عوامل تؤثر فيه.

### أولاً: أهمية ميزان المدفوعات

إن لبيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تُعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات، لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني وذلك للأسباب التالية:<sup>1</sup>

- إن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني وقابليته ودرجة تكيفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي. لأنه يعكس حجم كل من الصادرات والمنتجات بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات ودرجة التوظيف ومستوى الأسعار والتكاليف... الخ.
- إن ميزان المدفوعات يُظهر القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب وعرض العملات الأجنبية، ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل. الشيء الذي يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة ونتائج سياستها الاقتصادية.
- يعكس قوة الاقتصاد الوطني للدولة وقابليته ودرجة تكيفه مع المتغيرات وهيكل كل من الصادرات والواردات.
- يظهر لقوى المحددة لسعر الصرف، حيث يعكس العرض والطلب على العملات الأجنبية.
- يُساعد على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة. حيث يُشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد.
- يقيس الوضع الخارجي للدولة حيث إن المعلومات الاقتصادية التي تربط الدولة مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الخارجي، وبالتالي فإنه يعكس الوضع الخارجي للدولة.

<sup>1</sup> - حاجي سمية، "دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990-2014"، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2015-2016، ص 107.

## ثانياً: العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات

يتأثر ميزان المدفوعات بعدة عوامل أهمها:<sup>1</sup>

- **التضخم:** يؤدي بدوره لارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح أعلى نسبياً مقارنة بالأسعار العالمية. مما جعل الصادرات تنخفض وتزداد الواردات في نفس الوقت، نظراً لكون أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين مقارنة مع أسعار السلع المنتجة محلياً، وبالتالي زيادة الصادرات على الواردات الأجنبية وانخفاض الطلب على الصادرات المحلية.
- **الاختلاف في سعر الفائدة:** يؤدي التغيير في سعر الفائدة أثراً على حركة رؤوس الأموال ويؤدي ارتفاع أسعار الفائدة في الداخل إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل، بهدف استثمارها فهي تملك سندات ذات عائد مرتفع. وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر الفائدة لخروج رؤوس الأموال ويعود السبب في ذلك أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين. حيث ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي يرتفع فيها سعر الفائدة عن المستوى العام للاستفادة من الفرق بين السعيرين.
- **معدل نمو الناتج المحلي:** يُمثل الناتج المحلي الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية والمُقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية محددة بنسبة. أو هو القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها بلد ما خلال فترة زمنية محددة.<sup>2</sup>

## المطلب الثالث: هيكل ميزان المدفوعات.

يتألف ميزان المدفوعات من موازين فرعية متفق عليها.

### أولاً: الحساب الجاري (الميزان التجاري)

يمثل كافة حقوق وديون البلد مع العالم الخارجي، والناجمة عن صادرات وواردات السلع والخدمات زائد التحويلات دون مقابل خلال الفترة التي يعد فيها ميزان المدفوعات.

ويشمل هذا الميزان الموازين التالية:<sup>3</sup>

- **الميزان التجاري:** والذي يشمل صادرات وواردات السلع المادية المنظورة التي تعبر الحدود الجمركية للبلد، ولا يدخل ضمن هذه العمليات السلع التي يعاد تصديرها وينجم عن هذا الميزان إستلامات نقدية مقابل السلع الوطنية في الأسواق الدولية .

<sup>1</sup> - بريش السعيد، "الاقتصاد الدولي"، الجزائر، طبعة 2007، ص 69.

<sup>2</sup> - بريش السعيد، مرجع سبق ذكره، ص 70.

<sup>3</sup> - هيل عجمي جميل الجنابي، "التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية"، الأردن، طبعة 2014، ص 29-30.

- ميزان التجارة الغير منظورة: ويشمل الصادرات والواردات التجارية والغير تجارية التي لا يمكن رؤيتها من قبل الأجهزة الجمركية باعتبارها لا تمر بجهاز الجمارك. وهو كذلك يشمل الإستلامات لقاء القيام ببيع الخدمات والتي تدعى بالصادرات الغير منظورة مقابل المدفوعات التي تنفق لغرض شراء الخدمات والتي تدعى بالواردات غير المنظورة .
  - ميزان التحويلات من جانب واحد: يقوم هذا الميزان بتسجيل كافة التحويلات من جانب واحد سواء كانت مالية أو على شكل سلع، والتي تحدث بين الدول والأشخاص دون أن يترتب عنه مدفوعات مقابلة من الطرف الآخر وقد تكون هذه التحويلات حكومية أو خاصة.<sup>1</sup>
- ويمكن إعطاء صورة تقريبية عن أهم بنود هذا القسم من الحساب الجاري في الجدول التوضيحي التالي:

الجدول (01-01): شكل متصور لميزان المدفوعات

صافي دائن(+) صافي مدين(-)	مدين	دائن	نوع الحساب
			1. حساب العمليات الجارية 1. الميزان التجاري .الصادرات السلعية .الواردات السلعية 2. ميزان الخدمات .النقل .التأمين .السياحة 3. ميزان التحويلات (مدفوعات من جانب واحد) .إعانات .منح .هبات (هدايا)
			II. حساب العمليات الرأسمالية 1. حساب رؤوس الأموال طويلة الأجل .قروض طويلة الأجل .الاستثمار المباشر .الاستثمار في الأوراق المالية 2. حساب رؤوس الأموال قصيرة الأجل

<sup>1</sup> - هيل عجمي جميل الجنابي، "التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص30.

			قروض قصيرة الأجل حساب الاحتياطات الرسمية حساب السهو والخطأ
--	--	--	--

المصدر: نوفل بعلول، أطروحة دكتوراه، "اثر نظام سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري-دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية-"، جامعة العربي بن مهيدي -أم البواقي-، السنة الجامعة 2017-2018، صفحة 60.

### ثانياً: ميزان حساب رأس المال

يشمل هذا الميزان تدفق رؤوس الأموال بين الدول بهدف الاستثمار لآجال طويلة أو قصيرة.

وتنشأ من هذه الحركة زيادة أو نقص في مطلوبات وموجودات البلد خلال الفترة التي يعد فيها ميزان المدفوعات، ويتدفق رأس المال نتيجة لاختلاف حجم رأس المال والطاقة الاستيعابية والإنتاجية الحدية لرأس المال بين الدول. وفي ظل غياب المخاطر فإن رأس المال يتدفق إلى المناطق التي يرتفع فيها سعر الفائدة وتصنف رؤوس الأموال المتدفقة بين الدول إلى رؤوس أموال طويلة الأجل.<sup>1</sup>

يسجل هذا الحساب المعاملات الرأسمالية بصفة عامة مع التمييز بين المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل وبين المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل. ويقصد بالمعاملات الرأسمالية طويلة الأجل تلك التدفقات الرأسمالية من البلد إلى الخارج أو بالعكس، والتي تطول فترتها عن العام الواحد وهي تضم الاستثمارات المباشرة *investement directe* والقروض طويلة الأجل، *Long-term loans* وأقساط سدادها.<sup>2</sup>

### ثالثاً: حساب الذهب والاحتياطي النقدي الأجنبي

فيما يتعلق بحساب الذهب فقد رأينا أننا الأغلب يخصص حساب خاص له مستقل خلاف الحساب الجاري للسلع والخدمات. والسبب في ذلك يرجع إلى الوظائف النقدية التي يقوم بها الذهب، ولكن هذا لا يغير من طبيعة الذهب فهو سلعة ولذلك فإن قواعد قيده هي نفس قواعد قيد السلع والخدمات. بحيثان تصدير الذهب يقيد في الجانب الدائن واستيراد الذهب يقيد في الجانب المدين ولهذا يجب عدم خلط الذهب ورأس المال فقواعد قيدهما مختلفة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - هيل عجمي جميل الجنابي، "التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية"، مرجع سابق، صفحة 30.

<sup>2</sup> - عبد الرحمن يسري احمد، "الاقتصاديات الدولية"، مرجع سابق، صفحة 204.

<sup>3</sup> - احمد فريد مصطفى، "الاقتصاد الدولي"، الاسكندرية، طبعة 2007، صفحة 50.



ويشمل هذا الحساب التحويلات من العاملين بالخارج والهدايا والمنح والمساهمات والتعويضات. وكلها تسجل في الجانب المدين من ميزان المدفوعات للدول التي خرجت منها والجانب الدائن من ميزان المدفوعات للدول التي دخلت إليها أي يشمل كل المبادلات دون مقابل ويعتبر ضمن حساب التحويلات صادرات الذهب وواردات الذهب.<sup>1</sup>

#### رابعاً: حساب السهو أو الخطأ

لتسجيل قيود الميزان بطريقة القيد المزدوج ينبغي أن يتساوى إجمالي الجانب المدين مع إجمالي الجانب الدائن حكماً، فإذا لم تتحقق هذه التسوية لسبب ما كالسهو أو الخطأ تضاف فقرة أخيرة على الميزان بهذه التسمية لمعادلة الجانبين.<sup>2</sup>

هو بند ترجيحي فقاعدة القيد المزدوج تقتضي تعادل مجموع القيم الدائنة مع مجموع القيم المدينة. غير انه عملياً قد ينشأ هناك اختلال فلا يتساوى الجانبين نتيجة قصور وأخطاء مختلفة متعمدة أو غير معتمدة في البيانات الإحصائية، لذلك عادة ما يضاف هذا البند في نهاية بنود ميزان المدفوعات توضع فيه قيمة الفارق الإحصائيين الجانبين الدائن والمدين لضمان القاعدة الأساسية لنظرية القيد المزدوج.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، "السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كمي)"، مصر، طبعة 2003، صفحة 157.

<sup>2</sup> - هجير عدنان زكي أمين، "الاقتصاد الدولي - النظرية والتطبيقات"، عمان، طبعة 2011، صفحة 209.

<sup>3</sup> - محمد راتول، "الاقتصاد الدولي - مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية"، الجزائر، طبعة 2018، صفحة 46.

## المبحث الثاني: التوازن والاختلال في ميزات المدفوعات

باعتبار أن ميزان المدفوعات هو أهم أداة لمعرفة الحالة الاقتصادية لأي دولة وجب توازن جانبيه في آخر الفترة، لكن هذا التوازن لا يمكن أن يحدث في كل تسجيل وهذا ما يطلق عليه بالاختلال.

### المطلب الأول: التوازن في ميزان المدفوعات

#### أولاً: مفهوم التوازن في ميزان المدفوعات

يعرف توازن المدفوعات بأنه الحالة التي تكون فيها المديونية مساوية للدائنية في المدفوعات المستقلة.<sup>1</sup>

يتطلب ميزان المدفوعات تسوية تتمثل في تعديل وضعيته بمعرفة أسباب وأنواع الاختلالات الموجودة. فنجد مفهومين مختلفين هما التوازن المحاسبي والتوازن الاقتصادي.

• التوازن المحاسبي: وهو تساوي الحسابات الدائنة مع مجموع الحسابات.

• التوازن الاقتصادي: وهو الحالة التي تكافئ في ظلها الإيرادات مع المديونيات الناشئة عن وارداتها.

التوازن في ميزان المدفوعات ينظر انه حالة تتكافأ في ظلها الإيرادات التي تتحصل للدولة عن صادراتها مع المدفوعات الناشئة.<sup>2</sup>

#### ثانياً: الاختلال في ميزان المدفوعات المفهوم والأسباب

الاختلال في ميزان المدفوعات يعني زيادة الجانب الدائن على الجانب المدين في الميزان أي زيادة حقوق الدولة التي تترتب على الدولة الأخرى على مطلوباتها لتلك الدولة .

ويحدث العجز عندما يتجاوز الجانب المدين الجانب الدائن فيه. أي تجاوزت المطلوبات التي تستحق على الدولة للدول الأخرى حقوق الدولة تجاه الدول.<sup>3</sup>

الاختلال هو الحالة التي تزيد فيها أو تنقص المديونية على الدائنية في المدفوعات المستقلة.

يشير مفهوم الاختلال إلى غياب التوازن في ميزان المدفوعات ، ويتشكل هذا الاختلال في الحالة التي تكون فيها قيمة المقبوضات أكبر من قيمة المدفوعات (حالة فائض) أو العجز . حيث تكون قيمة المقبوضات

<sup>1</sup> - زينب حسين عوض الله، "الاقتصاد الدولي العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية"، مصر، طبعة 2003، صفحة 69-70.

<sup>2</sup> - بسام الحجار، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، بيروت، طبعة 2001، صفحة 30.

<sup>3</sup> - فليح حسن خلف، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، صفحة 251.

أصغر من قيمة المدفوعات، وما يلفت الانتباه هو أن معظم الدراسات تركز على العجز كحالة الاختلال في ميزان المدفوعات - هذا من جهة - ومن جهة أخرى تثار مسألة أخرى تتعلق بطريقة تحديد مقدار الفائض والعجز، حيث يعتبر ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية متوازنا دائما نتيجة القيد المزدوج المتبع عند تسجيل كل عملية من العمليات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين وغير المقيمين. لكن هذا التعادل ليس من شأنه إظهار أي شيء خاص بمركز الدولة في الاقتصاد العالمي، لذا يلجأ عادة إلى تقسيم بنود ميزان المدفوعات وفقا لعناصره التي يمكن أن تتخذ كمقياس لحالة التوازن من عدمه.<sup>1</sup>

### ثالثا: أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات

هناك أسباب عديدة تؤدي إلى حدوث خلل في ميزان المدفوعات أهمها:<sup>2</sup>

- التغير في الدخل النقدي، وقد يكون تغيرا تضخميا إلى زيادة الدخل أو انكماشيا يؤدي إلى نقص الدخل.
- تقلبات الدورات الاقتصادية (حالة الرخاء أو كساد).
- أسباب هيكلية وهي الأسباب المتعلقة بالمشورات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية (سواء الصادرات أو الواردات)، إضافة إلى قدرتها الإنتاجية و بأساليب فنية متقدمة .
- أسباب دورية وهي أسباب تتعلق بالتقلبات الاقتصادية التي تصيب النظام الاقتصادي الرأسمالي.
- معدل تدفق رؤوس الأموال.
- تقلبات سعر الصرف.
- الظروف الاقتصادية والاجتماعية كالحروب، الكوارث الطبيعية تغير أذواق المستهلكين.

<sup>1</sup> - ميهوب مسعود، "محددات ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 1990-2020 - دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)"، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 9، العدد 02، ديسمبر 2022، جامعة الجزائر، ص 120-137.

<sup>2</sup> - بسدات كريمة، "دراسة قياسية لأسباب اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر"، مجلة المالية والأسواق، العدد 02، جامعة مستغانم، ص 6-7.

## المطلب الثاني: أنواع ومعايير الاختلال في ميزان المدفوعات

## أولاً: أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات

جدول رقم (01-02): أنواع الإختلالات الاقتصادية لميزان المدفوعات.

نوع الاختلال الاقتصادي وجه المقارنة	الاختلال العارض أو العشوائي	الاختلال الموسمي	الاختلال الدوري	الاختلال المزمّن أو الاتجاهي طويل الأمد	الاختلال الهيكلي
سببه	يحدث نتيجة ظروف عارضة، مؤقتة، طارئة مثل الكوارث الطبيعية، آفات زراعية، انتشار أوبئة	يحدث لتلك الدول التي تعتمد على المواسم في صادراتها مثل الدول الزراعية وعادة لا يتجاوز السنة	يحدث نتيجة الدورات الاقتصادية من رواج وكساد	يحدث نتيجة انتقال الدولة من مرحلة الأقل نمو إلى الأكثر نمواً.	نظراً لاختلاف أسعار السلع والخدمات من دولة لأخرى، الشيء الذي يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية لعملة دولة أسعار خدماتها وسلعتها أعلى من باقي الدول، وهذا يؤثر على سعر صرف عملتها إذا أصرت الحكومة على الاحتفاظ بسعر صرف عملتها على ما هو عليه
علاجه	هذا الخلل قابل للزوال بمجرد زوال السبب عاجلاً أم آجلاً دون الحاجة إلى تغيير أساسي في الهيكل أو السياسات الاقتصادية للدولة	التعويض في حال كان الأثر سلبي - في مواسم أخرى قد تكون أفضل.	باستخدام السياسات النقدية والمالية المناسبة لصد الأسباب المؤدية للحالة السلبية للاقتصاد	بواسطة حركات رؤوس الأموال الدولية طويلة الأجل	تخفيض سعر صرف العملة المحلية. إعادة الأسعار إلى ما كانت عليه عن طريق إتباع سياسة انكماشية مناسبة.

المصدر: نوفل بعلول، "أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري - دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية -"، أطروحة دكتوراه، جامعة أم البواقي، 2017-2018، ص 71.

## ثانياً: معايير الاختلال في ميزان المدفوعات

هناك عدة طرق لقياس مقدار العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات من بينها:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - محمد يونس، "اقتصاديات دولية"، مصر، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2000، ص 263، 264.

- **الميزان الصافي للسيولة:** ويعتبر أقدم المعايير في قياس مقدار العجز والفائض في ميزان المدفوعات وطبقا لهذا المعيار فإن المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط تتمثل في حساب المعاملات الجارية بالإضافة إلى حساب رأس المال طويل الأجل وكذا قصير الأجل أما المعاملات الاقتصادية تحت الخط تتمثل في الاحتياطات المركزية من الذهب والصرف الأجنبي.
- ويحقق ميزان المدفوعات فائضا إذا كانت المعاملات الاقتصادية الدائنة أكبر من المعاملات الاقتصادية المدينة، مع استبعاد حركات الذهب والعملات الأجنبية الدائنة والمدينة حيث أ، حساب الاحتياطي من الذهب والصرف الأجنبي يستعمل في عملية معادلة ميزان المدفوعات حسابيا.
- **الميزان الشامل للسيولة:** يعطي هذا المعيار أهمية للدور الذي تلعبه احتياطات البنوك من الذهب والصرف الأجنبي فالمعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط تتمثل في حساب المعاملات الجارية مع حساب رؤوس الأموال طويلة الأجل، وكذا حساب رأس المال قصير الأجل بعد استبعاد الحقوق والالتزامات الخارجية للبنوك التجارية، أما المعاملات الاقتصادية الواقعة تحت الخط فتشمل الاحتياطات المركزية من الذهب والصرف الأجنبي وكذا الاحتياطات من الذهب والصرف الأجنبي لدى البنوك التجارية. ويكتسب هذا المعيار أهميته البالغة عندما تكون احتياطات الذهب والصرف الأجنبي تخضع لرقابة البنك المركزي.
- **الميزان الأساسي:** يتميز هذا الأسلوب من المعاملات الاقتصادية التي لها صفة الدورية والتكرار والمعاملات الاقتصادية التي لا تملك هذه الصيغة وطبقا لهذا المعيار فإن المعاملات الاقتصادية فوق الخط تشمل كل من حساب المعاملات الجارية وحساب رأس المال طويل الأجل، بينما المعاملات الاقتصادية تحت الخط فتتمثل في حساب رأس المال قصير الأجل والاحتياطات من الذهب والصرف الأجنبي.
- **ميزان المعاملات الاقتصادية المستقلة:** يعتمد هذا الأسلوب الذي اقترحه صندوق النقد الدولي عام 1949م على التفرقة بين مجموعة المعاملات الاقتصادية المستقلة ومجموعة المعاملات الاقتصادية التابعة أو التعويضية. ويقصد بالمعاملات المستقلة تلك المعاملات التي تتم بغض النظر عن حالة ميزان المدفوعات وطبقا لهذا المعيار فإن المعاملات الاقتصادية فوق الخط تشمل حساب المعاملات الجارية وحساب رأس المال الخاص طويل الأجل، وبعض حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل بهدف المضاربة مثلا أو هروبا من عدم الاستقرار، بينما المعاملات الاقتصادية تحت الخط فتتمثل في حساب رأس المال الطويل والقصير الأجل التابع وكذا حساب الذهب والصرف الأجنبي.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> محمد يونس، "اقتصاديات دولية"، مرجع سابق، ص 264، 263.

## المبحث الثالث: آلية تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات.

لقد تعرض العديد من الاقتصاديين إلى مجموعة من الآليات يمكن لها أن تساهم في معالجة الاختلال الذي يتعرض له ميزان المدفوعات، لكن لا تخلو هذه النظريات أو الآليات من العيوب والسلبيات.

### المطلب الأول: آلية استعادة التوازن عن طريق حركة الأسعار-النظرية الكلاسيكية-

تقدم لنا هذه النظرية اتجاهين واضحين لمعالجة مشاكل العجز والفائض في ميزان المدفوعات واول هذين الاتجاهين يتعلق بتفكير المدرسة الكلاسيكية في ان معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات يتم عن طريق الاختلالات في الأسعار بين الدول المختلفة وهذه الاختلافات يمكن ان تحدث اما لتحركات الذهب الدولية أو لتغيير نظام الصرف، والاتجاه الآخر هو النظرية الكينزية والتي تذهب إلى أن التغيرات في الدخل والتوظيف هي التي تحدث التوازن لميزان المدفوعات<sup>1</sup>.

تقدم النظرية النيوكلاسيكية القاعدة النظرية لتحليل حركة رأس المال الائتماني عموماً وتمكن من دراسة بعض جوانب استثمارات المحفظة، وتتيح امكانية دراسة أسباب هروب رؤوس الأموال، ولكن هذه النظرية قليلة الفائدة بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ أنها إحدى فرضياتها الرئيسية فرضية سيادة المنافسة التامة (في العالم) لا تتيح لدعاتها تحليل المميزات التي تؤمنها الشركات (وهي مميزات احتكارية حسب النظرية الاقتصادية) لهذه الاستثمارات.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: آلية استعادة التوازن عن طريق حركة التدخل-النظرية الكينزية-

مضمون هذه النظرية أن الاختلال في العلاقات الاقتصادية الدولية يؤدي إلى إحداث تغيرات في حجم الدخل القومي والتشغيل في كل دولة من الدول التي أصابها الاختلال. وليبيان دور تغيرات الدخل في هذا الصدد ينبغي أن نعرف أولاً أن حركة الدخل القومي (بالزيادة أو بالنقصان) تؤثر على حجم وقيمة الواردات (بالزيادة أو بالنقصان)، وثانياً أن كل تغيير في حجم وقيمة الصادرات (بالزيادة أو بالنقصان) تؤثر على الدخل القومي (بالزيادة أو بالنقصان) بمقدار التغيير الأصلي الذي حدث في الصادرات، وفي تفسيره لهذا التوازن يعتمد كينز على فكرتين أساسيتين هما:<sup>3</sup>

<sup>1</sup>- مدحت محمد العقاد، "النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية"، بيروت، السنة، ص 332.

<sup>2</sup>- محمد دياب، "التجارة الدولية في عصر العولمة"، البلد، السنة، ص 248.

<sup>3</sup>- زينب حسين عوض الله، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، مرجع سابق، ص 112-113-114.

- الميل الحدي للاستيراد: يتوقف مقدار صادرات أي دولة خلال فترة معينة على ما ينفقها الأجانب على طلبهم لتلك الصادرات، ويتوقف حجم ذلك الإنفاق بدوره على مستوى الدخل النقدي لهؤلاء الأجانب.
- مضاعف التجارة الخارجية: تقرر النظرية الكينزية بوجود علاقة ظاهرة بين حجم الاستثمارات في أي بلد وحجم الدخل فيه إذ تؤدي زيادة حجم الاستثمار إلى ارتفاع مستوى الدخل كما أن نقصان الاستثمار يؤدي إلى هبوط مستوى الدخل. أما مضاعف التجارة الخارجية فالمقصود به هو نسبة التغير في الدخل القومي إلى ذلك التغير الذاتي (أو الأصلي) في الإنفاق الذي تولد عن تحقيق فائض أو تسبب في حدوث عجز في ميزان مدفوعات الدولة مع الدول الأخرى.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: آلية استعادة التوازن عن طريق التدفقات المالية.

إن نظرية إعادة التوازن الخارجي عن طريق التأثير في الدخل أو الإثمان لا تأخذ في الحسبان أثر التدفقات المالية، ومع ذلك تساهم في المحافظة على توازن المدفوعات الدولية بنفس الدرجة التي تساهم بها تدفقات السلع والخدمات. و انطلاقاً من حالة التوازن في دولة ما، لا بد من أخذ مسألتين في الاعتبار الأولى هي احتمال حدوث ردود فعل في شكل تغير تلقائي في التدفقات المالية قادرة على تصحيح هذا التغير أو تعويضه بحركة مماثلة في رصيد المعاملات التجارية، والثانية هي احتمال أن يعقب التغير المستقل في رصيد المعاملات الجارية تغيرات معوضة في التدفقات المالية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - زينب حسين عوض الله، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، مرجع سابق، ص 114.

<sup>2</sup> - زينب حسين عوض الله، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص 117.

## خلاصة الفصل الأول

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى أن ميزان المدفوعات أهم بيان اقتصادي لأي دولة، حيث يعد مؤشر على قوة أو ضعف الأداء الاقتصادي للدول.

ونظرا لتلك الأهمية فإنه يتعرض إلى مجموعة من الإختلالات بسبب المتغيرات التي تؤثر في الاقتصاد العام ككل، لذا وجب الاعتماد على آليات وسياسات تمكننا من معالجة العجز أو الاختلال في الميزان.

يتكون ميزان المدفوعات من جانبين دائن ومدين، حيث يحتوي هذا الأخير على المعاملات التي ينتج عنها دفع العملة لبلد آخر، أما الجانب الدائن فيحتوي على المعاملات التي تنتج عنها دخول العملة.

يعرف توازن ميزان المدفوعات الحالة التي يكون فيها الدائنية والمديونية متساويين، أما التوازن الاقتصادي فهو تكافؤ للصادرات والواردات. أما الخلل الاقتصادي (العجز أو الفائض) فهو عدم التساوي اقتصاديا أو محاسبيا مما يلزم بتصحيح هذا الخطأ.

أهم الحلول لعلاج الاختلال في ميزان المدفوعات وكيفية القيام بهذه التسوية حيث انه هناك ارتباط بين العجز في دولة والفائض في دولة أخرى.



الفصل الثاني: مساهمة تخفيض

العملة في تعديل ميزان

المدفوعات

## تمهيد

تعتبر آلية سعر الصرف العنصر المحوري في اقتصاد المالية الدولية، وهذا راجع إلى الأهمية التي تكتسبها في تسوية كافة المعاملات التي تجري عبر موازين المدفوعات.

كما تعد أسعار الصرف أداة لربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، إذ يمكن النظر إليها على أنها المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي، فلكل دولة من الدول عملتها الخاصة بها تتخذها أساساً لتعبر عن قيمة كل سلعة من السلع المحلية، وبين حين وآخر تقوم بعض الدول بإعادة النظر في سعر عملتها الوطنية وعادة ما تلجأ إلى تخفيض قيمتها مقابل العملات الأجنبية الأخرى وهذا ما يطلق عليه بسياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية، حيث أصبحت هذه الأخيرة تعد من الموضوعات المثيرة للخلاف الفكري والإيديولوجي في الأدب الاقتصادي، وتزداد حدة هذا الخلاف عندما يرتبط الحديث عنها بالدول النامية، إذ تأتي هذه السياسة كإجراء له الأولوية على جميع السياسات الأخرى باعتبارها أداة من الأدوات المهمة التي تركز عليها الهيئات الدولية من أجل استعادة التوازن الداخلي والخارجي ثم الاستقرار الاقتصادي. لذلك سنقوم في هذا الفصل بتقديم الإطار المفاهيمي لسعر الصرف أي تعريفه وأهميته، وأنواعه وأنظمتها والنظريات المفسر له وأهم العوامل المؤثرة وقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

**المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف**

**المبحث الثاني: ماهية وسياسة تخفيض العملة**

**المبحث الثالث: سياسة تخفيض قيمة العملة و الآثار الناجمة عنها على ميزان المدفوعات في الجزائر**

## المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف

يعتبر سعر الصرف احد المقومات التي تقوم عليها التجارة الخارجية لتسوية المدفوعات الدولية حيث تظهر هنا ضرورة استعمال العملات الأجنبية عند قيام علاقات تجارية أو مالية بين شركات تعمل داخل الدول مع دول تعمل خارجها، إذ تحتاج الشركات المستوردة إلى عملة البلد المصدر لتسديد قيمة السلع المستوردة هذا ناحية ومن ناحية أخرى نجد كذلك الأفراد الذين ينتقلون إلى بلد آخر فهم في هذه الحالة بحاجة للنقد الأجنبي فيجدون أنفسهم أمام عمليات الصرف.

### المطلب الأول: ماهية سعر الصرف

تعتبر عملية الصرف ضرورية عند كل عملية تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول، لان هذه الأخيرة تستعمل عملات مختلفة، حيث يبرز سعر الصرف كمتغير تساسي نظرا للآثار والمتغيرات التي تنجر عنه على مختلف المتغيرات والتوازنات الاقتصادية الكلية والجزئية.

#### مفهوم سعر الصرف

تختلف تعاريف سعر الصرف غير أنها جد متقاربة ولذلك نذكر أهمها في النقاط التالية:

- 1- سعر الصرف هو سعر عملة بعملة أخرى، أو هو نسبة مبادلة عمليتين فأحدى العمليتين سلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمنها لها، فسعر الصرف عبارة عن عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى<sup>1</sup>.
- 2- هو عدد من وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية أو عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية أو عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية<sup>2</sup>.
- 3- يعتبر سعر الصرف الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية كثيرا ما يكون الأداة الأكثر فاعلية عندما يقتضي الأمر تشجيع الصادرات و توفير الواردات في آن واحد وبشكل مباشر دون إقبال مفرط على النظام الإداري للعلاقات التجارية الخارجية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - مجدي محمود شهاب، "الاقتصاد الدولي المعاصر"، دار الجامعية الجديدة، مصر، 2007، ص 244

<sup>2</sup> - توماس جيمس وآخرون، ترجمة السيد احمد عبد الخالق، احمد بديع بليغ، "النقود و البنوك و الاقتصاد"، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2002، ص 247.

<sup>3</sup> - محمود حميدات، "مدخل للتحليل النقدي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 105.

## المطلب الثاني: صيغ سعر الصرف

عادة ما يتم التمييز بين عدة صيغ من سعر الصرف:

### أولاً: سعر الصرف الاسمي

يعرف على انه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية ويمكن أن يعكس هذا التعريف لحساب العملة المحلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية، أي هو مقياس إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، فهو سعر العملة الجاري الذي لا يأخذ بعين الاعتبار قدرتها الشرائية من سلع وخدمات في البلدين،<sup>1</sup> فهو لا يبين حقيقة العملة، إذ لا يعتبر معياراً ميدانياً يقيس الدرجة التنافسية للدولة في الأسواق الخارجية نظراً لإهماله لعنصر التضخم حيث ينقسم إلى سعر الصرف الاسمي المعمول به في المبادلات التجارية الرسمية و سعر الصرف الموازي المعمول به في الأسواق الموازية، وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد.<sup>2</sup>

### ثانياً: سعر الصرف الحقيقي

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة وهو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم، فمثلاً ارتفاع مداخل الصادرات بالتزامن مع ارتفاع مداخل الصادرات بالتزامن مع ارتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل لا يدفع إلى التفكير في زيادة الصادرات لأن هذا الارتفاع في العوائد لا يؤدي إلى أي تغير في أرباح المصدرين وأن ارتفعت مداخلهم الاسمية بنسبة عالية مثلاً:

$$TCR = TCN (P^*/P)$$

حيث:

**TCR** : سعر الصرف الحقيقي

**TCN** : سعر الصرف الاسمي

**P\*** : مؤشر الأسعار الأجنبي

**P** : مؤشر الأسعار المحلي

<sup>1</sup> - بلقاسم العباس، "سياسات أسعار الصرف"، مجلة جسر التنمية، العدد 23، سلسلة دورية صادرة عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت، نوفمبر 2003، ص 04.

<sup>2</sup> - محمود صفوت قابل، "نظريات وسياسات التجارة الدولية"، مطبعة العشري، مصر، ص 283.

### ثالثا: سعر الصرف الفعلي

يعرف سعر الصرف الفعلي على عدد الوحدات من العملة المحلية فعليا أو مقبولة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة قد تكون هذه المعاملة: الرسوم الجمركية والإعانات المالية<sup>1</sup>،... الخ

كما يمكن تعريفه على انه المتوسط الهندسي المرجح لسعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية ما بين الدول المتعاملة تجاريا.

وهو أيضا المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، وهو يدل على مدى تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى<sup>2</sup>.

كما يمكن تعريف سعر الصرف الفعلي على انه عدد الوحدات من العملة المحلية المدفوعة فعليا أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة متضمنة في ذلك التعريفات الجمركية، رسوم، إعانات مالية،...

### رابعا: سعر الصرف التوازني

هو تعريف لسعر الصرف متناسق مع التوازن الاقتصادي الكلي، أي أن سعر الصرف التوازني يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي وبالتالي هو سعر الصرف الذي يسود في بيئة اقتصادية غير مختلة، إذن يقصد بسعر الصرف المتوازن ذلك السعر الذي تحدده قوة العرض والطلب عندما يحدث التساوي التام بين الكمية المطلوبة و الكمية المعروضة من إحدى العملات بصرف النظر اثر المضاربة وحركات رؤوس الأموال غير العادية وبذلك أن سعر الصرف التوازني مثل السعر التوازني لأي سلعة من السلع المتداولة في الأسواق الحرة حالة المنافسة الكاملة و يكون هذا السعر متزامنا مع ميزان المدفوعات<sup>3</sup> ويتوقف سعر الصرف المتوازن على بعض المتغيرات النقدية منها:

- معدل نمو الدخل الوطني
- معدل التغير النسبي في المعروض النقدي

<sup>1</sup>- نور الهدى معروف، "دور سعر الصرف في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة محمد خيضر، بسكرة، دفعة 2011-2012، ص 05.

<sup>2</sup>- الزهرة بن بركة، "دراسة اقتصادية وقياسية لأهم محددات سعر الصرف، دراسة حالة الجزائر 1993-2006"، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة بسكرة 2007، ص 03.

<sup>3</sup>- صالح اويابة، "اثر التغيرات في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر 1990-2009"، مذكرة ماجيستر في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي غرداية، دفعة 2010-2011، ص19.

- معدل التغير في سعر الفائدة
- اتجاه الطلب على النقود

لكن في الواقع ما هو إلا مجرد فكرة نظرية لا وجود لها في الواقع العملي، ذلك نظرا للديناميكية السريعة للاقتصاد الدولي والتي تؤدي إلى ندرة حدوث تساوي العرض والطلب، إلا أنه يرى البعض أنه يمكن تقدير السعر المتوازن فقط من خلال مقارنة أسعار العملة للوصول إلى تقدير غير دقيق للسعر المتوازن، وعلى أية حال فإن سعر الصرف المتوازن سريع التغيير بين لحظة وأخرى، حتى إذا لم تتغير العوامل المؤثرة في الطلب والعرض على النقود، وفي حالة حدوث تغيرات حقيقية في مكونات الإنتاج المحلي أو المستورد من الخارج، وهو ما يعني حدوث تغيرات في جانب الطلب المحلي على الواردات الأجنبية.

### المطلب الثالث: أنواع وأنظمة سعر الصرف

تطورت أنظمة سعر الصرف في اتجاهين مختلفين منذ انهيار نظام برزيتين وودز عام 1971 م، حيث تميز الاتجاه الأول بالمحافظة على استقرار أسعار الصرف ضمن تكتلات إقليمية كما في البلدان الأوروبية أما الاتجاه الثاني فقد تميز بالمرونة بين العملات الرئيسية، وفي ظل هذا النظام تواجه الدول النامية خيارين، إما تعويم عملاتها مقابل العملات الأخرى أو تثبيت قيمة عملاتها إلى عملة رئيسية أو سلة من العملات<sup>1</sup>

#### أولاً: نظام سعر الصرف الثابت

ساد هذا النظام في ظل تطبيق قاعدة الذهب واستخدام المسكوكات الذهبية كوسيلة للمبادلات التجارية في أواخر القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين، إذ يشترط لحدوث هذا الثبات لسعر الصرف<sup>2</sup>:

- أن يكون سعر شراء وبيع الذهب واحد في كل دولة.
- إن علاقة العملات ببعضها تقوم على أساس ما تحتويه كل منها من الذهب.
- حية تصدير واستيراد الذهب.
- يمكن تحويل الورقة النقدية من وإلى الذهب عند سعر التعادل.

في ظل هذا النظام البنوك المركزية هي التي تحدد أسعار الصرف بالنسبة لعملتها، كما تمنع سعر الصرف من الانحراف عن السعر المحدد الذي غالباً ما تكون نسبته في حدود 1%<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>- مشهور هذلول بربور، "العوامل المؤثرة في انتقال اثر أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن 1985-2006"، أطروحة دكتوراه في الفلسفة في تخصص الصارف، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، غ منشورة، الأردن، 2008-2009، ص31.

<sup>2</sup>- راني محمود عمارة، "العلاقات الاقتصادية الدولية، مركز الدراسات العربية"، الطبعة 1، مصر، 2016، ص96.

ويندرج تحت هذا النظام أنواع متعددة من النظم منها ،نظم أسعار الصرف شديدة الثبات من خلال وجود مجلس للإشراف على العملة بالإضافة إلى أسعار الصرف الوسيطة وهي أسعار صرف مربوطة قابلة للتعديل و تتكون إما مربوطة بعملة واحدة أو سلة من العملات ويمكن التمييز بين أنظمة أسعار الصرف الثابتة لعملة واحدة أو سلة من العملات كالآتي<sup>2</sup>:

### 1- أنظمة أسعار الصرف الثابتة لعملة واحدة:

تتميز بالقوة والاستقرار، إذ تعمل اقتصاديات الدول على تثبيت عملاتها إلى تلك العملة دون إحداث تغيير إلا في بعض الحالات، ابرز مثال حول هذا النظام الصين خلال الفترة 1994-2005 احتفظت بسعر صرف ثابت عند 8.28 يوان أمام الدولار الأمريكي<sup>3</sup>.

### 2- أنظمة أسعار الصرف الثابتة لسلة من العملات:

يتحدد سعر الصرف عن طريق الارتباط بسلة عملات مع مراعاة نسبة الأوزان في التجارة الخارجية لان هذا السعر يتأثر بحجم المبادلات و تدفقات رؤوس الأموال ومن بين السلّات المشهورة سلة حقوق السحب الخاصة. إما سلة العملات التي تختارها الدول لربط عملاتها فهي تتشكل من عملات ذات ثقل كبير في هيكل الصادرات أو هيكل الواردات أو الاثنان معا، حيث تبنت الكويت هذا النظام سنة 2004.

### مزايا نظام الصرف الثابت:

- إمكانية التحكم في كمية النقود، لان الإصدار النقدي محدد بإنتاج الذهب، وبالتالي لا تكون إمكانية الانحدار نحو التضخم، مع الحفاظ على الاستقرار النقدي.
- سعر الصرف المعد في منطقة التغيير المحدد لا يتغير .
- يجعل العملة قابلة للتحويل واستقرار سعر تعادلها مما يزيد الثقة فيها وهذا للارتباط بعملة أجنبية أو بسلة من العملات التي تتمتع بنوع من الاستقرار ،ويؤدي إلى زيادة ثقة بقية العالم في تعاملاتهم التجارية و الرأسمالية مع الدول المثبتة لسعر صرفها.
- توفر إطار مستقر للمبادلات التجارية الدولية وتشجيعها ،و بالتالي استقرار نسبي للمعاملات الاقتصادية واستقرار الأسعار يجعل المصدر و المستورد على علم بوقت منح أو الحصول على المبلغ الذي يتحصل

<sup>1</sup> - شقيري نوري موسى وآخرون، "التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية"، دار الميسرة، الطبعة 1، الأردن، 2012، ص163.

<sup>2</sup> - زاهر عبد الحليم خضر، "تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني 1994-2010"، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، ص29-30.

<sup>3</sup> - "بين المطرقة والسندان: معضلة الاختيار بين أسعار الصرف الثابتة مقابل تعويم أسعار الصرف"، روجع يوم

- عليه المصدر أو يدفعه المستورد عند نهاية مدة القرض وهذا يؤدي إلى توزيع امثل للموارد وبالتالي انتشار الثقة بين المتعاملين في البلد وبقية العالم.
- يعمل على تشجيع التجارة الدولية ويعطيها البيئة المثلى ويضمن الإنسانية في تدفقها.
  - يقلل المخاطر في المضاربة بالعملات الدولية.
- عيوبه:**

- يتطلب هذا النظام وجود احتياطات كبيرة لتتدخل بها السلطات النقدية في أسواق الصرف الأجنبي بشراء العملة المحلية للحفاظ على قيمتها اتجاه الضغوط السوقية.
- يحرم الدولة من إتباع السياسة النقدية المناسبة لأوضاعها الاقتصادية الداخلية ويجبرها على إتباع تلك السياسة الكفيلة بتحقيق التوازن الخارجي.
- في حالة حدوث تضخم في بلد الربط فإنه يؤدي إلى نقل التضخم والصدمات الخارجية بقوة إلى الاقتصاد المحلي.

### ثانياً: نظام سعر الصرف المرن

هو النظام الذي يتحدد وفقه القيمة الحقيقية لسعر الصرف من خلال ربط العملة ببعض العملات مع تركها معومة مع عملات أخرى، ويعتبر هذا النظام حديث العهد، إذ جاء على أنقاض نظام الصرف الثابت، أي ترك سعر العملة يتحدد في السوق وفقاً لقوى العرض والطلب كأية سلعة أخرى، وعليه لا تكون هذه محددة أو معرفة بعملة دولية أو بمعيار دولي كالذهب، وتتراوح أنظمة الصرف المرنة بين نظام التعويم المدار ونظام التعويم الحر.

1- نظام التعويم المدار: تقوم السلطات النقدية بموجبه بتوجيه أسعار الصرف من خلال التدخل المباشر بالبيع أو الشراء في أسواق النقد، ومن بين المؤشرات المستخدمة في توجيه الصرف مركز ميزان المدفوعات ومستوى الاحتياطات الدولية، وحسب صندوق النقد العربي من بين الدول التي تعتمد على هذا النظام العراق، تونس، موريتانيا، السودان وفي مقدمتها الجزائر حيث يتم تحديد قيمة العملة في السوق وفقاً لقوى العرض والطلب، و تقوم الحكومة بالتدخل عند الضرورة لا عادة مسار سعر الصرف ليتماشى مع مجموعة من المعايير من بينها وضع الحساب الجاري واحتياطي العملة الأجنبية<sup>1</sup>.

2- نظام التعويم الحر: يتميز هذا النظام بعدم تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف، بحيث يترك المجال لتفاعل العرض والطلب لتحديد سعر التوازن وتخضع هذه التقلبات لتأثير توقعات وحاجيات المتعاملين في

<sup>1</sup> - صندوق النقد العربي، "العراق يعتمد نظام التعويم المدار لسعر العملة"، روجع يوم 2016/03/14

<http://www.dananenews.com/News-Print.php?ID=1816>



السوق، وكذا المؤشرات الاقتصادية والنقدية للبلد ويتميز هذا النظام بالتعديل التلقائي، فالسلطات النقدية لا تلجأ إلى معالجة الاختلال في موازين المدفوعات بل يتحقق التوازن في ظل هذا النظام بتساوي الكمية المعروضة من العملة الوطنية بالكمية المطلوبة منها في سوق الصرف ويتغير سعر التوازن بتغير مستويات العرض والطلب أو احدهما.

في سنة 2006 هناك 26 دولة تتبنى نظام التعويم الحر منها:

- في إفريقيا: إفريقيا الجنوبية، الكونغو، سيراليون، أوغندا.
- الو.م.أ، كندا.
- في شرق آسيا: اليابان كوريا الجنوبية، الفلبين.
- أمريكا الجنوبية: البرازيل، الشيلي.
- في أوروبا: النرويج، سويسرا، بريطانيا.
- الشرق الأوسط: تركيا، استراليا، نيوزيلندا.

### ثالثا: أنظمة الصرف الوسيطة

أول من اقترح أنظمة صرف تقع ما بين أنظمة الصرف الثابتة وأنظمة الصرف المرنة ويليام سون في 1998 و رين هات في 2000 و أطلق عليها اسم الأنظمة الوسيطة و التي اعتبرت بمثابة أنظمة صرف تعطي فرصا معتبرة لاقتصاد البلد لمواجهة الصدمات الخارجية والتي تضم عناصر ثابتة وأخرى مرنة. وهي النظم الأكثر تداولاً وتضم المناطق المستهدفة أسعار الصرف المتحركة الربط بسلة عملات والربط القابل للتصحيح ومختلف عمليات المزج فيم بينها، ويصنف صندوق النقد الدولي أكثر من نصف أعضائه بأنهم يتبعون نظاما تقع في مكان ما بين التعويم الحل والربط الجامد ومحاولات الاقتصاديين لتصنيف النظم التي تتبعها الدول فعلا .

#### إيجابياته:

- تحافظ هذه الأنظمة على درجة المرونة في سعر الصرف الذي ساهم في تعديل الأسعار بسبب الدور الذي يلعبه في تثبيت التغيرات الاسمية بالمقارنة مع أنظمة الصرف الثابتة.
- تحقيق استقرار نسبي في معدل التضخم المحلي بالمقارنة مع تطبيق نظام الصرف الثابت حتى ولو كانت وضعية التضخم غير مستقرة على مستوى اقتصاديات الدولة الشريكة.

#### سلبياته:

- إذا كان البنك المركزي يتدخل قصد إبقاء سعر الصرف قريبا جدا من المعدل المحوري لسعر الصرف قصد جعله يرتفع أو ينخفض في حدود مجالات معينة، معنى ذلك يصبح نظام الصرف المطبق هو نظام الصرف الثابت.
- من أجل جعل سعر الصرف قريب من المعدل المحوري أو معدل سعر الصرف الحقيقي الذي يعكس واقع الاقتصاد الوطني هذا الأمر الذي يجبر السلطات النقدية على توفير كمية معتبرة من النقد الأجنبي مثل ما هو جاري في نظام الصرف الثابت وقصد جعل أنظمة الصرف الوسيطة توفيقين مزايا النظامين الثابت و المرن لا بد من معرفة واقع اقتصاد البلد من حيث مصداقية وشفافية تنفي السياسة النقدية.

## المبحث الثاني: ماهية وسياسة تخفيض العملة

إن سياسة تخفيض العملة عملية درجت عليها السياسات الاقتصادية لمعظم الدول أن لم تكن كلها، حيث أصبحت هذه المسألة أكثر إلحاحا بسبب تفاقم الإختلالات الاقتصادية لمعظم الدول خاصة النامية لذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى تقديم مفهوم و آليات تخفيض قيمة العملة

### المطلب الأول: مفهوم تخفيض العملة وأسبابه

لقد طبقت سياسة تخفيض قيمة العملة منذ القدم أبان العهد الإقطاعي ولقد حظيت بأهمية بالغة على الصعيد الدولي نظرا لعمق البعد الزمني لها في سجل الفكر الاقتصادي ولما لهذا المفهوم من آثار ونتائج هامة.

ويعتبر التخفيض من الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية لإعادة النظر في تحديد سعر صرف العملة المحلية والعودة بها إلى المستوى التوازني الحقيقي مع باقي العملات خاصة القوية منها، قصد التحكم في الصعوبات التجارية للبلد من خلال تحفيز الصادرات و الضغط على الواردات وكذا إيقاف خروج رؤوس الأموال إلى الخارج فهو إجراء تتخذه دولة صاحبة العجز في ميزان مدفوعاتها بهدف تشجيع صادراتها والحد من وارداتها وبالتالي تقادي اللجوء إلى سياسات انكماشية في الداخل وتخفيض مستوى العام للأسعار فيها.

### أولا: مفهوم تخفيض العملة

يقصد بتخفيض سعر الصرف كل انخفاض تقوم به الدولة عمدا في قيمة الوحدة النقدية الوطنية مقومة بالوحدات النقدية الأجنبية سواء اتخذ ذلك مظهرا قانونيا أو فعليا في نسبة الوحدة إلى الذهب أو لم يتخذ وتخفيض سعر الصرف بهذا المعنى يترتب له تخفيض الأثمان المحلية مقومة بالعملات الوطنية برفع الأثمان الخارجية مقومة بالعملة الوطنية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - زينب حسين عوض الله، "الاقتصاد الدولي (نظرة عامة على بعض القضايا)"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية

تخفيض قيمة العملة هو أن تقرر الدولة تخفيض قيمة عملتها بالعملات الأجنبية، بحيث تصبح تساوي عدد اقل من ذي قبل من هذه العملات، معنى هذا أن التخفيض هو إجراء بخفض سعر صرف العملة مما يخفض قوتها الشرائية في الخارج<sup>1</sup>.

التخفيض هو تلك العملية التقنية التي تقوم بموجبها السلطات النقدية بتخفيض قيمة عملتها المحلية اتجاه قاعدة نقدية معينة ذهب، عملات صعبة، حقوق سحب خاصة. وبالتالي اتجاه جميع العملات<sup>2</sup>. أما التخفيض من الجانب السيكولوجي على أنه: فقدان الثقة في العملة والاقتصاد، أما من الجانب السياسي فهو إحساس بالهزيمة ونوع من الاستسلام<sup>3</sup>.

## ثانياً: أسبابه

هناك أسباب عديدة لتخفيض العملة يمكن تقسيمها لأسباب رئيسية وأخرى ثانوية نبرزها فيما يلي<sup>4</sup>:

### 1- الأسباب الرئيسية:

- الحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج و تشجيع استيرادها من الخارج
- زيادة دخل بعض الفئات المنتجة وتخفيض عبء مديونيتها وذلك لتسهيل تصريف متوجاتها في الأسواق الخارجية أو لتدهور أثمانها في الأسواق العالمية.
- تحسين ميزان الحساب و إزالة الخلل فيه هو السبب الرئيسي وراء إتباع هذه السياسة ،وتفسير ذلك هو أن تخفيض قيمة العملة يجعلها رخيصة أمام العملات الأخرى الأمر الذي يجعل السلع المحلية رخيصة بالمقارنة مع السلع الأجنبية الأخرى ،مما يؤدي إلى تشجيع الأجانب على شراء السلع الوطنية التي أصبحت رخيصة الثمن بسبب انخفاض قيمة العملة المحلية فترتفع صادرات البلد وينخفض حجم الاستيراد من السلع الأجنبية.
- معالجة مشكل البطالة من الاقتصاد القومي حيث ينتج عن التخفيض تشجيع التوسع في الصناعات التصديرية.

<sup>1</sup> - عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب، "أساسيات الاقتصاد الدولي"، منشورات الحلبي الحقوقية، عمان 2003، ص 192.

<sup>2</sup> - نعمان سعدي، "البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي"، دار بلقيس، الطبعة 1، الجزائر، 2011، ص 182.

<sup>3</sup> - محمود حميدات، "مدخل للتحليل النقدي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص 35.

<sup>4</sup> - صبحي حسون الساعدي، إياد حماد عبد، "أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في البلدان مختارة"، مجلة جامعة الأبيار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 7، السنة 2011.

## 2- الأسباب الثانوية:

- ارتباط الكتلة النقدية، أي أن هذا الارتباط سوف يعرض العملة المحلية للانخفاض بمجرد حصول أي انخفاض في العملة الرئيسية.
- تنشيط القطاعات التصديرية وبقية القطاعات التي تعتمد عليها الدولة وذلك لان السلع المصدرة أو أي سلعة أخرى تعتمد على قطاعات تكميلية أخرى.
- إيجاد العلاقة الواقعية للعملة الوطنية مع العملات الأجنبية وتعتمد هذه العلاقة على أساس معرفة تطور مستوى الأسعار المحلية، لان مستوى الأسعار المحلية سوف ينعكس على القوة الشرائية المحلية للعملة الوطنية، لذلك فان سعر عملة معينة إزاء عملة أخرى يعتمد على مقارنة التغيرات في مستويات الأسعار المحلية في كلا البلدين.

## المطلب الثاني: الفرق بين تخفيض وانخفاض العملة

الفرق بين التخفيض والانخفاض في قيمة العملة المحلية يشترك المفهومين في أنهما تدهور لقيمة العملة المحلية لكن كل واحد بطريقة، وسنوجز أهم نقاط الاختلاف للتفريق بينهما في الجدول الموالي:

الجدول رقم (01-02): الفرق بين التخفيض والانخفاض في قيمة العملة المحلية.

التخفيض Dévaluation	الانخفاض Dépréciation
هو عبارة عن عملية إرادية و مقصودة من طرف السلطات النقدية تحت ضغط ظروف معينة، ويتم بقرار رسمي لتحقيق أهداف معينة.	هو عبارة عن حركة تلقائية و عفوية ، دون تدخل للسلطات النقدية، وإنما يحدث نتيجة لتحركات العرض والطلب على العملات الأجنبية.
يتطلب من السلطات النقدية اختيار الوقت المناسب للقيام به.	قد يحدث في أي وقت نتيجة زيادة الطلب عن العرض في العملات الأجنبية
يحدث فقط في سوق الصرف الأجنبي	قد يحدث في سوق الصرف الأجنبي، كما يحدث في سوق السلع و الخدمات الداخلية
لا يمكن القيام بهذه العملية إلا في اقتصاد يمكن للسلطات النقدية فيه التدخل في سوق الصرف لتعديله في الاتجاه المرغوب (أنظمة الصرف الثابتة و التحويم المدار)	يحدث في ظل اقتصاد حر، يتيح لآلية العرض و الطلب العمل بكفاءة من اجل تحديد سعر الصرف ، الذي يحقق الاستقرار، أي نجده في ظل أسعار الصرف العائمة.
يكنز في حدود معينة	الانخفاض لا يكون في حدود معينة

التعديل لسعر الصرف يكون وقتي خلال الفترة التي تقرر فيها السلطات النقدية التخفيض (ظاهرة مؤقتة)	التعديل لسعر الصرف يكون مستمر نتيجة التغيرات المستمرة لقوى العرض و الطلب (ظاهرة مستمرة)
التخفيض يعني الرفع في سعر الصرف الأجنبي	الانخفاض يعني الرفع أو الارتفاع في سعر الصرف الأجنبي

يعتبر تخفيض قيمة العملة إجراء تلجأ إليه السلطات النقدية في الدولة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، وذلك بتقليص ما تمثله العملة الوطنية من عدد الوحدات النقدية للعملة الأجنبية أي رفع سعر الصرف الأجنبي.

### المطلب الثالث: أهمية وأهداف تخفيض العملة

#### أولاً: أهمية تخفيض العملة

إن التخفيض يجعل من أسعار الصادرات تنخفض من منظور الأجانب، و بالتالي فإن الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية يميل إلى الارتفاع، أما بالنسبة للواردات ترتفع قيمتها بالنسبة للعملة الوطنية، هذا ما يجعل من حجم الواردات تميل إلى الانخفاض وفي هذه الحالة فإن المنتجين يقومون بتحويل أو نقل عوامل النتاج إلى القطاعات التي تسمح لهم بتحقيق مردودية أكثر، ولهذا يفضلون الإنتاج في قطاعي التصدير وإحلال الواردات، وفي هذا الإطار يمكن أن يكون سعر الصرف أداة تسيير للعرض والطلب كذلك التخصيص الفعال للموارد، ولا يؤثر التخفيض في حساب التجارة المنظورة فحسب حيث يساهم في تحسين من جهة أخرى وضعية حساب التجارة غير المنظورة الراجع إلى زيادة إقبال الطرف الأجنبي على الخدمات المحلية التي يراها منخفضة التكلفة، ويحد من جهة أخرى إقبال الطرف المحلي على الخدمات الأجنبية، كما يحدث هذا مع رأس المال الأجنبي الذي من دوره أن يساهم في تحسين وإنعاش حساب رأس المال.

بالإضافة إلى التأثير المباشر على ميزان المدفوعات قد يكون للتخفيض شأن في زيادة دخل الفئات المنتجة وتخفيف عبء مديونيتها، وذلك لتسهيل تصريف منتجاتهم في السوق الخارجية أو ارتفاع أثمانها في الأسواق العالمية، وبالإضافة إلى حماية الصناعة الناشئة قد يهدف التخفيض إلى علاج مشكلة البطالة في الاقتصاد الوطني، حيث ينتج عنه التوسع في الصناعات التصديرية، وقد يقصد من التخفيض أحيانا زيادة موارد الخزنة العامة للدولة بما يتضمنه من إعادة تقويم رصيد الذهب المتاح لديها وفقا للسعر الجديد<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - بريري محمد أمين، "الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص

## ثانياً: أهداف سياسة التخفيض

تطورت الأهداف المتوخاة من سياسة التخفيض مع تطور السياسة نفسها، فيفتر أن هذا الإجراء يؤدي إلى تقليص مدفوعات الدولة للخارج وزيادة مقبوضاتها للخارج، ويمكن تمييز نوعين من الأهداف لسياسة تخفيض قيمة العملة، أهداف علنية مباشرة مرتبطة بالآلية المستخدمة في حد ذاتها وأهداف أخرى خفية غير مباشرة مرتبطة بالفلسفة الاقتصادية .

### أ- الأهداف المباشرة:

إن مطالبة صندوق النقد الدولي بتخفيض قيمة النقد الوطني بالنسبة للعملة الأجنبية تستند من وجهة نظره إلى أن هذا الإجراء يرفع من تكلفة الاستيراد فيخفض حجمه ويجعل صادرات البلد العني أرخص في نظر الأجانب فيقبلون على شرائها وهكذا تتحقق عدة أهداف في أن واحد:

- تقليص أو عجز ميزان المدفوعات وهو محور سياسة التخفيض وذلك عند قيام الدولة بالتدخل في أسواق الصرف بغرض تقليص الفارق بين المستوى العام لأسعار منتجاتها عن الأسعار في الخارج دون اللجوء إلى السياسة الانكماشية، وتكون هذه المعالجة في زيادة الصادرات التي تصبح تكلفتها اقل بالنسبة للأجانب وتقلص الواردات لارتفاع الأسعار الأجنبية لها بالنسبة للمستوردين المقيمين.
- زيادة القدرة التنافسية للسلع الوطنية في الأسواق الخارجية نتيجة انخفاض تكاليفها وبالتالي أسعارها المحلية بالنسبة للأجنبية مما يؤدي إلى زيادة عوائد السلع القابلة للتصدير وتشجيع الاستثمار الأجنبي بداخل البلد المخفض.

- توجيه هيكل الإنتاج نحو الخارج بإنتاج سلع تصديرية.

- الحصول على نقد أجنبي يساعد على الوفاء بمستحقات الدين الخارجي، نتيجة زيادة الصادرات بالإضافة أن يقلص الواردات يعني ذلك تقليص حجم الدين الخارجي وخدمته بالنسبة للصادرات والنتائج المحلي.

- زيادة القدرة الإنتاجية في استخدام الموارد العاطلة، و توجيه هيكل الإنتاج نحو إنتاج سلع تصدير بتحويل موارد الإنتاج من السلع البديلة والسلع الغير قابلة للتبادل إلى القطاع التصديري والتوسع في الصادرات يتطلب توفير الطاقات بزيادة رأس المال من التدفقات المالي الأجنبية أو نتيجة دخول الادخار الوطني مترتب عن التخفيض وتكون النتيجة تحسين كفاءة الاستثمار الوطني.

### ب-الأهداف المرتبطة بالفلسفة الاقتصادية:

انطلاقاً من هذا الإجراء اتبع من جراء الضغوطات الخارجية، فيما لاشك فيه أن يكون هناك سبب قوي يكمن وراء فرض مثل هذه السياسة على اقتصاديات العالم النامية، فالوقائع الاقتصادية المعاصرة أثبتت أن

- التوصيات الاقتصادية الصادرة عن أصحاب القرار ذوي مراكز القوى إلى ما دونهم مستوى أو تابعيهم عادة أن تكون ذات انعكاسات ايجابية على البلد صانع القرار أكثر منها بالنسبة للبلد المنفذ لمثل هذه التوصيات وعليه فسياسة التخفيض تهدف إلى تحقيق أهداف إستراتيجية طويلة المدى أهمها:
- تدعيم المسار الرأسمالي وجعل العالم كله في مرحلة الانتقال إلى الرأسمالية من اجل نظام أحادي القطب تهيمن عليه القلة من الدول الرأسمالية الصناعية الكبرى.
  - توجيه السياسة الاقتصادية للبلاد بما يخدم الاقتصاد الرأسمالي العالمي<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup>- بربري محمد أمين، المرجع السابق، ص 72.

## المبحث الثالث: سياسة تخفيض قيمة العملة و الآثار الناجمة عنها على ميزان المدفوعات في الجزائر.

إن توازن ميزان المدفوعات نادرا ما نجده في المحيط الدولي. في حين تعاني جل الدول من اختلال خارجي، سواء كان فائضا أو عجزا، و بعد فشل أساليب المعالجة الأولية لم يبق أمام هذه الدول سوى تغيير سعر الصرف عملتها الوطنية مقارنة بعملات أخرى، فيعطي للسلطات النقدية سياسة التخفيض للقيمة الخارجية للعملة الوطنية كعلاج للاختلال، ورفع هذه القيمة كعلاج للفائض الخارجي، وسوف تتعرض للآلية التي يؤدي من خلالها تغير سعر الصرف إلى معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات، وذلك في الحالات الأكثر شيوعا و هذا التخفيض (لان معظم الدول تعاني عجزا خارجيا) وتحليل العلاقة الموجودة بين سعر الصرف والمتغيرات الخارجية والداخلية وفعالية هذه السياسة في ظل وجود أو عدم وجود الشروط اللازمة لنجاحها.

### المطلب الأول: تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2001-2016)

ذكرنا سابقا أن ميزان المدفوعات هو السجل الإجمالي التي تدون به كل العمليات مع العالم الخارجي وهو ما يكرس العلاقة الوثيقة بينه وبين سعر الصرف باعتبار هذا الأخير من الآليات البالغة الأهمية في التأثير على وضعية ميزان المدفوعات وهو ما حتم علينا معرفة التطورات التي عرفها ميزان المدفوعات في فترة الدراسة (2001 - 2016).

#### أولا: تطور رصيد العمليات الجارية

يعتبر حساب العمليات الجارية أهم بنود ميزان المدفوعات لأنه يسجل حركة السلع والخدمات (الصادرات والواردات) التي تمثل أهم العلاقات الاقتصادية الخارجية لأي دولة ويسمى أيضا بحساب الدخل لأنه يشمل كافة المعاملات الدولية التي من شأنها التأثير على حجم الدخل القومي بالزيادة أو النقصان.

الجدول (02-02): تطور رصيد العمليات الجارية لميزان المدفوعات خلال الفترة 2001-2008

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
تطور رصيد العمليات الجارية	7.06	4.37	8.84	11.12	21.18	28.95	30.45	34.45
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
تطور رصيد العمليات الجارية	0.402	12.149	17.76	12.41	1.153	-9.277	-27.289	-26.217



المصدر: تقارير بنك الجزائر، "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، التقارير السنوية، 2001-2016.

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه أن رصيد العمليات الجارية سجل طيلة الفترة (2000-2013) فائضا بقيم متذبذبة حيث سجل سنة 2008 أعلى قيمة تقدر بـ 45.34 مليار دولار وهذا بفعل الفائض المسجل في الحساب التجاري نتيجة لارتفاع أسعار البترول لتلك الفترة لينخفض بعدها مباشرة سنة 2009 إلى قيمة 402.0 مليار دولار ويفسر هذا الانخفاض إلى انخفاض رصيد الميزان التجاري وهذا يرجع إلى الظروف الاقتصادية وحدث الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى انخفاض الطلب على البترول وانخفاض أسعارها ثم ارتفع من جديد سنة 2010 بقيمة 149.12 مليار دولار ويعود هذا إلى سبب تخوف الدولة من الأزمة وأخذ الحذر في ذلك ثم بدأ التدهور من جديد سنة 2014 برصيد سالب قدر بـ 277.9 مليار دولار بفعل تدهور في سعر النفط.

### ثانيا: تطور حساب رأس المال

يعتبر الحساب الرأسمالي ثاني أهم مكونات ميزان المدفوعات كونه يمثل صافي الحركات الخاصة برؤوس الأموال والجدول التالي يبين تطور حساب رأس المال في الجزائر في فترة الدراسة .

الجدول (02-03): تطور رصيد حساب رأس المال لميزان المدفوعات خلال الفترة (2000 - 2016).

الوحدة: مليار دولار

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	السنوات
2.45	-0.99	-11.22	-4.24	-1.87	-1.37	-0.71	-1.87	تطور رصيد حساب رأس المال
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	السنوات
0.186	-0.247	-3.396	-1.019	-0.36	3.375	3.42	3.45	تطور رصيد حساب رأس المال

المصدر: تقارير بنك الجزائر، "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، التقارير السنوية، 2001-2016.

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن حساب رأس المال ظل يعاني من العجز طول الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى غاية سنة 2008 وهو ما يشكل دلالة قوية على أن الجزائر كانت آنذاك دولة مستوردة لرؤوس الأموال في ظل اعتمادها على الاقتراض الخارجي لتمويل سياسته الاقتصادية ويمكن إرجاع أسباب العجز إلى ما يلي:

- الارتفاع الكبير في مدفوعات استهلاك الديون إضافة إلى الأعباء المترتبة عليها.

- ضعف احتياجات الصرف الأجنبي لدى الدولة.
- اعتبارا من سنة 2008 حتى سنة 2010 بدأ حساب رأس المال يسجل تحسنا حيث قدر حجم الفائض في تلك السنة بـ 2.54 مليار دولار ويمكن إيعاز ذلك إلى ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية الصافية إضافة إلى زيادة القروض قصيرة الأجل، واستمر رصيد حساب رأس المال في التذبذب ليحقق أعلى رصيد طوال فترة الدراسة بقيمة 396.3 مليار دولار سنة 2014.

### ثالثا: تطور حساب الرصيد الكلي

بعد التطرق لتطور رصيد مختلف البنود الرئيسية لمى ازن المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2001-2016) سنقوم بدراسة تطور الرصيد الكلي لميزان المدفوعات وهو ما يبينه الجدول التالي:

**الجدول (04-02): تطور الرصيد الكلي لميزان المدفوعات في الفترة (2001 - 2016).**

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
حساب الرصيد الإجمالي	6.19	3.66	7.47	9.25	16.94	17.73	29.55	34.45
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
حساب الرصيد الإجمالي	3.86	15.58	20.06	12.07	0.13	-5.81	-27.57	-26.01

المصدر: تقارير بنك الجزائر، "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، التقارير السنوية، 2001-2016.

نلاحظ من خلال الجدول تسجيل نتائج ايجابية للرصيد الكلي لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2001-2013) مما يجعل الدولة قادرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الديون المترتبة عليها طوال هذه الفترة كما ساعدتها على تقوية وضعيتها المالية في مواجهة الصدمات المختلفة وهو الشيء الذي ظهر جليا عند حدوث الأزمة المالية العالمية سنة 2008 وتدهور أسعار البترول سنة 2009. لكن نلاحظ أن هناك تراجع سلبي سنة 2014 حيث سجلت رصيد سالب سنة 2014، 2015، 2016، ويعود هذا التراجع إلى انخفاض أسعار البترول وهو ما يبين أن استقرار ميزان المدفوعات الجزائري يرتبط بصورة وثيقة بالوضع الاقتصادي الدولي كما أنه يمتاز بحساسية شديدة الارتفاع أو انخفاض أسعار النفط وتقلبات الصرف.

## المطلب الثاني: أثر التخفيض على الميزان الجاري وحساب رأس المال

### أولاً: العمليات الجارية

سنتعرض فيما يلي إلى تطور العمليات الجارية مقارنة بالتغير في سعر صرف الدينار:

الجدول (02-05): نسبة التغير في كل من رصيد العمليات الجارية وسعر الصرف الدينار خلال الفترة (2016-2001)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
نسبة التغير في الميزان التجاري	-20.94	-38.12	102.75	25.79	90.46	36.68	5.49	12.80
نسبة التغير في سعر الصرف	2.60	3.18	-2.87	-6.88	1.69	-0.86	-4.62	-6.79
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نسبة التغير في الميزان التجاري	-98.83	2922.13	46.29	-30.10	-90.71	-904.59	-94.15	3.92
نسبة التغير في سعر الصرف	12.49	2.39	-1.94	6.30	0.78	3.08	24.95	8.70

المصدر: تقارير بنك الجزائر، "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، التقارير السنوية، 2016-2001.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أرصدة العمليات الجارية خلال الفترة الدراسية تتراوح بين قيم سالبة والقيم الموجبة، حيث سجلت أعلى قيمة سنة 2008م قدرت بـ 34.45 وهذا راجع إلى الارتفاع الكبير في أسعار البترول الذي اثر بشكل ايجابي على الميزان التجاري ومنه على حساب العمليات الجارية، ثم بدا هذا الرصيد في تدهور حيث قدرت قيمته سنة 2009م بـ 0.402 مليار دولار وهذا راجعه إلى حدوث الأزمة المالية العالمية.

ثم ارتفع بعدها سنة 2010م بقيمة 12.149 مليار دولار ليعود إلى التدهور من جديد بأرصدة سالبة خلال السنوات 2014م، 2015م، 2016م، بـ 9.277 مليار دولار، 27.289 مليار دولار، 26.217

مليار دولار على التوالي وذلك بسبب انخفاض أسعار البترول بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الواردات الناتجة عن تخفيض قيمة العملة وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي الجزائري بما أن رصيد العمليات الجارية. وبما أن تقلب أسعار صرف العملة الوطنية لم يؤثر على رصيد الميزان التجاري بالشكل الكلي فهذا يدل على أنه لم يؤثر أيضا على حساب العمليات الجارية.

### ثانيا: أثر تغير سعر الصرف على حساب رأس المال

سنقوم بالتطرق إلى دراسة وتحليل أثر تقلبات سعر الصرف على تطور رصيد حساب رأس المال وذلك من خلال المقارنة بين نسب التغير في حساب رأس المال ونسب التغير في أسعار الصرف للفترة المقدمة بين (2001-2016).

**الجدول (06-02):** نسبة التغير في كل من رصيد حساب رأس المال وسعر الصرف الدينار خلال الفترة (2001-2016)

الوحدة: مليار دولار

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	السنوات
-356.56	-91.71	164.62	126.73	36.49	92.95	-18.39	-36.02	نسبة التغير في حساب رأس المال %
-6.79	-4.62	-0.86	1.69	-6.88	-2.87	3.18	2.60	نسبة التغير في سعر الصرف
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	السنوات
-175.3	-107.27	433.26	183.05	115.11	-30.55	-0.86	-35.82	نسبة التغير في حساب رأس المال %
8.70	24.95	3.08	0.78	6.30	-1.94	2.39	12.49	نسبة التغير في سعر الصرف

المصدر: تقارير بنك الجزائر، "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، التقارير السنوية، 2001-2016.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسب تغير حساب رأس المال متذبذبة طوال فترة الدراسة كما هناك علاقة غير واضحة في تأثير تغيرات سعر الصرف على الرصيد حساب رأس المال، وهو يتأثر بالدرجة

الأولى بحجم صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة والافتراضات التي تتحصل عليها الدولة فانطلاقاً من سنة 2003 بدأ العجز في الزيادة بنسب كبيرة ومستمرة إلى غاية 2006 مسجلة أكبر عجز بقيمة 12.11 مليار دولار ويعود هذا إلى الحجم المتزايد للتدفقات النقدية الخارجة لتسديد الديون الخارجية والتي كانت مرتفعة خلال السنوات الأولى، في حين يرجع التحسن في نسب تغيره إلى انخفاض هذه التدفقات بعد التسديد المسبق للديون، أما التدفقات النقدية (الاستثمار الأجنبي المباشر) في الجزائر تبقى ضئيلة بسبب الرقابة الصارمة والقيود الجمركية المفروضة على حركة رؤوس الأموال بغرض حماية قيمة العملة الوطنية من الممارسات غير الاقتصادية .

وبالتالي يمكن استنتاج أن حساب العمليات الرأسمالية يبقى ارتباطه وتأثيره ضعيف بتغير سعر صرف الدينار الجزائري.

## المطلب الثالث: أثر تغير سعر الصرف على الرصيد الكلي لميزان المدفوعات دراسة

### حالة الجزائر 2013-2021

بعد التطرق لأثر تقلبات سعر الصرف على مختلف البنود الرئيسية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2001-2016 ومدى تأثير أسعار الصرف عليها سنقوم من خلال هذا المطلب بإسقاط الدراسة على الحالة العامة واستنتاج مدى تأثير وضعية الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات بتقلبات الدينار الجزائري.

#### الجدول (07-02): ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2013-2021

الوحدة: مليار دولار أمريكي

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	البيان
-4.790	-18.711	-16.955	16.914-	-22.331	-26.551	-27.295	-9.278	81.152	الرصيد الإجمالي
1.094	13.622-	-9.320	-7.458	-14.412	-20.128	-18.083	0.459	9.880	الميزان التجاري
38.558	21.925	35.312	41.115	34.569	29.309	34.565	60.129	64.867	الصادرات
34.058	20.016	33.244	38.897	33.202	27.918	33.081	58.462	63.816	المحروقات
4.500	1.909	2.068	2.218	1.367	1.391	1.458	1.667	1.051	خارج المحروقات
-37.464	-35.547	-44.632	-48.573	-48.981	-49.437	-52.649	-59.670	-54.987	الواردات
1.904	2.256	3.007	3.395	2.945	2.822	2.771	3.219	2.792	صافي التحويلات
3.124	2.342	0.029	1.094	0.568	0.519	-0.242	3.397	-1.018	حساب رأس المال
0.899	1.110	1.351	0.621	1.261	1.590	0.688-	1.525	1.965	الاستثمار المباشر
-0.143	-0.274	-0.074	0.149	-0.066	0.976	-0.459	0.518	-0.348	رأس المال الرسمي
-0.135	-0.027	-0.056	0.037	0.209	-0.05	-0.039	-0.361	-0.726	صافي الخطأ أو السهو

-1.666	-16.369	-16.927	-15.820	-21.762	-26.031	-27.537	-5.881	0.13	الرصيد الإجمالي
--------	---------	---------	---------	---------	---------	---------	--------	------	-----------------

المصدر: <https://www.bank-of-algeria.dz>

من خلال الجدول أعلاه نستخلص مجموعة من الملاحظات يمكن استعراضها كما يلي:

- سجل الرصيد الكلي لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة بين 2014 و 2021 عجزا بينما سجل هلال سنة 2013 فائض بقيمة 0.13 مليار دولار، حيث سجل هذه السنة أعلى رصيد موجب لميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة. وذلك بسبب تدني و انخفاض في سعر البترول المتتالي لينخفض العجز بعدها 1.666 مليار دولار.
- كما أن الارتفاع المحسوس في قيمة الصادرات التي بلغت 38.588 مليار دولار سنة 2021 مقارنة بسنة 2016 حيث بلغ 29.309 مليار دولار.

**الجدول (02-08): المتوسط السنوي لسعر النفط وسعر صرف الدينار مقابل اليورو والدولار (2013-2021)**

الوحدة مليار دولار أمريكي

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
سعر النفط	97.98	100.2	53.1	45	54.1	71.3	57.05	77.78	82.26
الدينار مقابل الدولار	79.38	80.56	100.46	109.465	110.96	116.61	118.60	138.62	132.13
الدينار مقابل اليورو	105.43	106.90	111.44	121.17	125.32	137.68	134.80	160.02	143.42

التقارير والنشرة السنوية لبنك الجزائر

- نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن بنك الجزائر سمح بانخفاض متواصل في قيمة الدينار مقابل الدولار واليورو حيث انتقل سعر الصرف الرسمي مقابل الدولار من 79.38 دج للدولار الواحد في عام 2013 إلى 132.13 خلال سنة 2021.
- وانتقل سعر الصرف الرسمي مقابل اليورو من 105.43 دج سنة 2013 إلى 143.42 دج لكل واحد يورو خلال سنة 2021.

الجدول (09-02): علاقة ميزان المدفوعات بتغير أسعار النفط وتخفيض أسعار الصرف (2013-2021)  
(2021)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	البيانات
82.26	77.78	57.05	71.3	54.1	45	53.1	100.2	97.98	سعر النفط
-37.464	-35.547	-44.632	-48.573	-48.981	-49.437	-52.649	-59.670	-54.987	الواردات
132.13	138.62	118.60	116.61	110.96	109.465	100.46	80.56	79.38	دينار مقابل دولار
143.42	160.02	134.80	137.68	125.32	121.17	111.44	106.90	105.43	دينار مقابل اليورو
-1.666	-16.369	-16.927	-15.820	-21.762	-26.031	-27.537	-5.881	0.13	ميزان المدفوعات
1.094	-13.622	-9.320	-7.458	-14.412	-20.128	-18.083	0.459	9.880	الميزان التجاري

بالاعتماد على الجدولين السابقين

من خلال معطيات الجدول أعلاه يمكن الخروج بالملاحظات التالية:

- الإنخفاض المتتالي لأسعار البترول حيث انتقل من 97.98 دولار للبرميل من سنة 2013 إلى 82.26 مليار دولار في سنة 2021، مما جعل الدولة تتجه إلى اعتماد صادرات غير نفطية والتي شهدت ارتفاع بلغ 4.500 مليار دولار سنة 2021 مقارنة بسنة 2013 كان قد بلغ 1.051 مليار دولار فقط ، وبالرغم من الإجراءات المتبعة لتقليص الواردات إلا إن معدل تراجعها كان بطيئاً حيث انتقل من 54.987- مليار دولار سنة 2013 إلى 52.649 مليار دولار سنة 2015 وبلغ سنة 2019 44.632 مليار دولار في حين لم يتجاوز التقليل 37.464 مليار دولار سنة 2021.
- سجل الميزان التجاري عجزاً قدره 18.08 مليار دولار سنة 2015 بعد هبوط أسعار النفط العالمية ،وعلى الرغم من تراجع إجمالي الواردات تفاقم عجز الميزان التجاري ليبلغ 7.88 مليار دولار سنة 2019 10.20 مليار دولار .
- في حين نلاحظ أن الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط سنة 2021 و انخفاض قيمة الواردات التي بلغت 37.664 مليار دولار في نفس السنة نتج عنه تراجع في عجز الميزان التجاري حيث سجل فائض يقدر في 1.094 مليار دولار.

من خلال مجموعة هذه التحاليل يمكننا التوصل إلى ما يلي:

- ميزان المدفوعات يتأثر بشكل كبير بقطاع المحروقات، حيث نلاحظ زيادة الصادرات خارج المحروقات تؤدي إلى انخفاض العجز في الميزان التجاري.
- زيادة الإستثمارات المباشرة تؤثر إيجاباً على ميزان المدفوعات.
- أي ارتفاع أو انخفاض في أسعار البترول أو أسعار الصرف يؤثر على ميزان المدفوعات، كما أن ارتفاع القيمة الخارجية للعملة يجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين في الدولة.

- هناك علاقة طردية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات.



## خلاصة الفصل

إن انتهاج الجزائر لسياسة تخفيض قيمة الدينار لم يحقق الأهداف المرجوة، وذلك لأن الصادرات الجزائرية عديمة المرونة لاعتمادها على منتج واحد وغير تنافسي، أما الواردات فهي كذلك غير مرنة لأن معظمها سلع ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها. والفائض المحقق في ميزان مدفوعات الجزائر في أغلب سنوات فترة الدراسة لا يعود إلى التغير في أسعار صرف الدينار بقدر ما هو متعلق بأسعار النفط حيث لاحظنا أن الميزان التجاري حقق فائضا في معظم سنوات فترة الدراسة لارتفاع حصة الصادرات النفطية على عكس مي ازن العمليات الرأسمالية الذي حقق عجز وذلك لقلة رؤوس الأموال المتجهة إلى الجزائر ومن جهة أخرى تسديد الجزائر لديونها مما أثر سلبا على رصيد حساب أرس المال إذ يمكن القول أنه رغم الإصلاحات التي مست سعر الصرف إلا أن ذلك لم يكن له الأثر الواضح على مي ازن المدفوعات ما دام الاقتصاد الجزائري لا يزال يعتمد وبشكل كبير على المحروقات.

# الخاتمة

## خاتمة

يجسد ميزان المدفوعات ضعف الأسس التي يقوم عليها اقتصاد البلاد، حيث تعتبر ظاهرة العجز في ميزان المدفوعات واحدة من أخطر الاختلالات الهيكلية التي تصيب الاقتصاد القومي نتيجة اتساع الفجوة بين الصادرات والواردات السلعية، إذ لا يمكننا بأي حال من الأحوال فهم الظواهر الاقتصادية أو غيرها إلا بعد الخوض في أصولها وجذورها والرجوع بها عن أصلها الطبيعي ودراسة تطورها عبر الزمن.

انطلاقاً من هذا المنظور جاءت دراستنا لموضوع سياسة الصرف باعتبارها إحدى الأدوات الهامة التي تلجأ إليها الدول قصد استعادة التوازنات الداخلية، ومن ثم الخارجية، ونقصد بذلك ميزان المدفوعات الذي يظهر لنا المركز المالي للدولة اتجاه بقية العالم ومستوى النشاط الاقتصادي.


وقد شكلت سياسة التخفيض كتغيير إرادي لأسعار الصرف، الحل الأكثر انتهاجا من قبل الدول النامية، التي يعد العجز في ميزان مدفوعاتها ميزة قارة لها. خاصة مع وجود الكثير من الدراسات التي قام بها مجموعة من الاقتصاديين محللين لأثر هذه السياسة على الحساب الجاري بصفة خاصة وميزان المدفوعات بصفة عامة. والجزائر من الدول التي انتهجت هذه السياسة حيث قامت بالعديد من الإصلاحات من أجل تحرير المبادلات وسعر الصرف، لكن ورغم تحسن رصيد ميزان المدفوعات في السنوات الأخيرة. إلا أنه لا يعود إلى الإجراءات المتخذة وإنما راجع إلى الارتفاع في أسعار النفط.

ومنه خلصنا إلى جملة من النتائج المتبوعة ببعض الاقتراحات التي نفترضها حسب وجهة نظرنا مناسبة وضعية الدول النامية والجزائر خاصة، وسوف نأتي على ذكر هذه النتائج والاقتراحات تبعا كما يلي:

- العجز في ميزان المدفوعات مصدره الرئيسي العجز في الميزان الجاري، والذي نتج من قلة العرض من الصادرات والزيادة في الطلب على الواردات، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.
- إن تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية لا تكفي وحدها في معالجة العجز في ميزان المدفوعات، وبالذات في الأجل الطويل. فالتخفيض يستطيع فقط أن يمهد السبيل لمعالجة وتحسن الوضع في ميزان المدفوعات، إما تحقق هذا التحسن ذاته فإنه يتوقف على السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والائتمانية اللاحقة بالتخفيض، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.
- شكلت سياسة تخفيض قيمة العملة المحور الأساسي ضمن سياسات الإصلاح الاقتصادي المدعم من طرف صندوق النقد الدولي في البلدان النامية.
- سياسة التخفيض لم تؤدي إلى حدوث تحسين مباشر على الميزان التجاري والتوازن الخارجي لان هذا الأخير غير حساس في المدى القصير لتغيرات أسعار الصرف، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.
- صادرات الجزائر تتشكل بنسبة أكبر من المحروقات وهو الشيء الذي جعلها تحقق نتائج ايجابية على مستوى التوازنات المالية الكبرى بسبب ارتفاع أسعار البترول في الآونة الأخيرة.

## التوصيات والاقتراحات

- بعد تقديمنا لتطور القطاع الخارجي وسياسة الصرف للدينار الجزائري التي كانت مرفقة بسوق موازية اعتبرت محرك لتدهور قيمة الدينار الجزائري يجعلنا نقوم بمجموعة من الإجراءات أهمها:
- يجب على الدولة أن تخفض عملتها و بان تحاول قدر المستطاع عدم تكرار هذه العملية لسنوات متعاقبة، وذلك لان هذا الإجراء سوف يفقد ثقة المستثمرين الأجانب والمحليين بالعملة المحلية لهذا البلد المخفض لعملته.
  - يجب على الدولة التي اتخذت إجراء التخفيض أن تدرس هذا القرار جيدا وهل بالمستطاع الرجوع إلى سعر الصرف القديم عند زوال الأزمة، وعدم تركه بعد ذلك للسوق ، لان ذلك سيؤدي إلى ضعف هذه العملة وخضوعها للمضاربة.
  - يجب إجراء إصلاحات هيكلية على القطاع الإنتاجي ، والإسراع في تحديد الوضعية القانونية لكثير منها ، تفاديا للإفلاس وذلك بتعجيل عمليات الخصخصة.
  - الاعتناء بالعنصر البشري من خلال تكوينه وتحسين معلوماته عن روح المبادرة والمقاومة فيه باعتبار أن القوة الاقتصادية تكمن في المقامين والدليل عن ذلك هو أن اكبر الشركات الأمريكية، انطلقت من هذا الوضع.
  - تنويع الإنتاج الموجه للتصدير وعدم الاعتماد على منتج واحد كالمحروقات، مع العلم أن الجزائر تسخر بموارد طبيعية عديدة عاطلة، ويمكن استغلالها مع التركيز على القطاع الزراعي بالنظر إلى الأراضي الشاسعة الخصبة التي تمتلكها الجزائر والاهتمام كذلك بقطاع السياحة لما له من دور كبير في الحصول على النقد الأجنبي من ناحية وتشغيل الكثير من الأيدي العاملة في القطاع.
  - التطور باتجاه اقتصاد السوق والانفتاح على الخارج، وتحقيق قابلية التحويل كلية للدينار الجزائري لا يمكن تحقيقها إلا بعد تقوية الاقتصاد الوطني أي محاولة إدماجه في الاقتصاد العالمي والوصول إلى ربح أسواق خارجية متنوعة.

A decorative rectangular border with ornate floral and scrollwork patterns in each corner, framing the central text.

قائمة المصادر

والمراجع

## أولاً: المراجع باللغة العربية

### الكتب

- 1- احمد فريد مصطفى، "الاقتصاد الدولي"، الاسكندرية، طبعة 2007، صفحة 50.
- 2- بريش السعيد، "الاقتصاد الدولي"، الجزائر، طبعة 2007، ص 69.
- 3- بسام الحجار، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، بيروت، طبعة 2001، صفحة 30.
- 4- توماس جيمس وآخرون، ترجمة السيد احمد عبد الخالق، احمد بديع بليغ، "النقود و البنوك و الاقتصاد"، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2002، ص 247.
- 5- راني محمود عمارة، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، مركز الدراسات العربية، الطبعة 1، مصر، 2016، ص 96.
- 6- زينب حسين عوض الله، "الاقتصاد الدولي العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية"، مصر، طبعة 2003، صفحة 69-70.
- 7- زينب حسين عوض الله، "الاقتصاد الدولي (نظرة عامة على بعض القضايا)"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، ص 303-304.
- 8- شقيري نوري موسى وآخرون، "التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية"، دار الميسرة، الطبعة 1، الأردن، 2012، ص 163.
- 9- عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب، "أساسيات الاقتصاد الدولي"، منشورات الحلبي الحقوقية، عمان 2003، ص 192.
- 10- عبد الرحمن يسري احمد، "الاقتصاديات الدولية"، مرجع سابق، صفحة 204.
- 11- عبد المطلب عبد الحميد، "السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كمي)"، مصر، طبعة 2003، صفحة 157.
- 12- فليح حسن خلف، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، صفحة 251.
- 13- مجدي محمود شهاب، "الاقتصاد الدولي المعاصر"، دار الجامعية الجديدة، مصر، 2007، ص 244.
- 14- محمد دياب، "التجارة الدولية في عصر العولمة"، البلد، السنة، ص 248.
- 15- محمد راتول، "الاقتصاد الدولي - مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية"، الجزائر، طبعة 2018، صفحة 46.
- 16- محمد عبد المنعم عفر، "الاقتصاد الدولي"، الإسكندرية، طبعة 1999، ص 47.
- 17- محمد يونس، "اقتصاديات دولية"، مصر، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2000، ص 263، 264.

- 18- محمود حميدات، "مدخل للتحليل النقدي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 105.
- 19- محمود صفوت قابل، "نظريات وسياسات التجارة الدولية"، مطبعة العشري، مصر، ص 283.
- 20- مدحت محمد العقاد، "النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية"، بيروت، السنة، ص 332.
- 21- نعمان سعيدي، "البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي"، دار بلقيس، الطبعة 1، الجزائر، 2011، ص 182.
- 22- هجير عدنان زكي أمين، "الاقتصاد الدولي - النظرية والتطبيقات"، عمان، طبعة 2011، صفحة 209.
- 23- هيل العجمي جميل الجنابي، "التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية"، الأردن، الطبعة الأولى 2014، ص 27.
- الأطروحات والرسائل (المذكرات)**
- 1- بربري محمد أمين، "الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص 71.
- 2- حاجي سمية، "دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990-2014"، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2015-2016، ص 107.
- 3- مشهور هذلول بريور، "العوامل المؤثرة في انتقال اثر أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن 1985-2006"، أطروحة دكتوراه في الفلسفة في تخصص الصارف، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، غ منشورة، الأردن، 2008-2009، ص 31.
- 4- زاهر عبد الحليم خضر، "تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني 1994-2010"، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، ص 29-30.
- 5- الزهرة بن بريكة، "دراسة اقتصادية وقياسية لأهم محددات سعر الصرف، دراسة حالة الجزائر 1993-2006"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة بسكرة 2007، ص 03.
- 6- صالح اويابة، "اثر التغيرات في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر 1990-2009"، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي غرداية، دفعة 2010-2011، ص 19.

- 7- نور الهدى معروف، "دور سعر الصرف في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة محمد خيضر، بسكرة، دفعة 2011-2012، ص 05.

## المجلات الدورية

- 1- بسدات كريمة، "دراسة قياسية لأسباب اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر"، مجلة المالية والأسواق، العدد 02، جامعة مستغانم، ص 6-7.
- 2- تريبز منصور، مجلة الجيش اللبنانية، العدد 398-399 أب 2018، ص 112-113-114.
- 3- صبحي حسون الساعدي، إياد حماد عبد، "أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في البلدان مختارة"، مجلة جامعة الأبيار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 7، السنة 2011.
- 4- ميهوب مسعود، "محددات ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 1990-2020 - دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)"، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 9، العدد 02، ديسمبر 2022، جامعة الجزائر، ص 120-137.

## التقارير والدوريات

- بلقاسم العباس، "سياسات أسعار الصرف، مجلة جسر التنمية"، العدد 23، سلسلة دورية صادرة عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت، نوفمبر 2003، ص 04.
- صندوق النقد الدولي، "دليل ميزان المدفوعات"، الطبعة الخامسة، واشنطن، 1993، ص 01.

## ثانياً: مراجع الأنترنت

- 1- "بين المطرقة والسندان: معضلة الاختيار بين أسعار الصرف الثابتة مقابل تعويم أسعار الصرف"، روجع يوم 2016/03/14 <http://www.earnForex.com>
- 2- <http://www.dananenews.com/News-Print.php?ID=1816>
- 3- صندوق النقد العربي، "العراق يعتمد نظام التعويم المدار لصرف العملة"، روجع يوم 2016/03/14
- 4- الموقع الإلكتروني <https://www.archive.ph>، اطلع عليه يوم 2023-04-15، على الساعة 21.00.



## ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى الوقوف على تأثير أنظمة سعر الصرف وسياسة تخفيض العملة على ميزان المدفوعات بشكل عام مع إسقاط ذلك على الجزائر، وهذا من خلال التطرق إلى مختلف الأدبيات النظرية والتطبيقية فيما يخص سعر الصرف والعملة وأدائها الاقتصادي من جهة وتأثيرها على ميزان المدفوعات من جهة أخرى .

**الكلمات المفتاحية:** ميزان المدفوعات ،سعر الصرف ، تخفيض العملة .

### Summary

The study aimed to stand on the impact of the exchange rate regimes and the currency devaluation policy on the balance of payments in general, with the projection of this on Algeria, and this is by addressing the various theoretical and applied literature regarding the exchange rate, the currency and its economic performance on the one hand, and its impact on the balance of payments on the other hand.